الفصل الثاني

مشاريع التسوية (1937–1979)

obeikandl.com

المبحث الأول

اللجنة الملكية البريطانية "بيل" 1937

عندما دخلت القوات البريطانية مدينة القدس في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1917 وأتمت احتلال باقي فلسطين في أيلول/ سبتمبر 1918، قامت بتشكيل إدارة عسكرية بريطانية لحكم فلسطين سميت: الإدارة الجنوبية لبلاد العدو المحتلة.[1] (Occupied Enemy Territory Administration South)

وكان العرب ينظرون إلى بريطانيا كدولة حليفة وعدتهم بالاستقلال فقاتلوا إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى، وخاصة أن بريطانيا وفرنسا أصدرتا بياناً بعد دخول بريطانيا إلى فلسطين واحتلالها أعلنتا فيه أن السبب الذي حملهما على خوض الحرب في الشرق هو: "رغبتهما في تحرير شعوبه من ظلم الأتراك، وخلاصهم من عسف الألمان ومطامعهم، وميلهما إلى تأليف حكومات وإدارات وطنية حرة تنتخب حسب رغائب الأمة وتستمد سلطتها منها."[2] وكان هذا التصريح البريطاني الفرنسي قد صدر في السابع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1918 أي بعد عام من صدور وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني/ نوفمبر 1917، والتي انتدبت بريطانيا من أجل تحقيقه فوق أرض فلسطين.

المطالب الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية بعد وعد بلفور:

كان الفكر السياسي الفلسطيني بتياراته المختلفة ينظر إلى فلسطين ومستقبلها ضمن إطار وحدة سوريا الطبيعية التي تشمل فلسطين وشرقي الأردن ولبنان وسوريا، وقد عبر عن هذا الموقف

---

(1) فيصل حوراني: **جذور الرفض الفلسطيني 1918 – 1948**، شرق برس الطبعة الأولى، نيقوسيا – قبرص، 1990، ص173.

(2) عيسى السفري: **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، الكتاب الأول، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا 1939، ص23. وأنظر كذلك: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1969، ص237 (نصالتصريح البريطاني الفرنسي الصادر في 1918/11/7)

المؤتمر السوري الأول الذي عقد في دمشق في حزيران/ يونيه 1919، حيث جمعت قراراته بين التمسك بوحدة البلاد السورية بحدودها الطبيعية بما فيها فلسطين، وبين رفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم.[1]

وفي المؤتمر السوري الثاني الذي عقد في دمشق أيضاً في شباط/ فبراير 1920، بين أن الصهيونية بمطامعها في فلسطين تشكل خطراً على الكيان السياسي لسوريا الطبيعية، وأنه لن يعترف بأية حكومة تقوم في فلسطين في ظل الاحتلال البريطاني، ما لم تعترف هذه الحكومة بالمطلب الفلسطيني الذي تمثل في: "عدم فصل فلسطين عن سوريا، ومنع الهجرة اليهودية."[2]

وقد تبلور الموقف الفلسطيني أيضاً بوضوح عندما عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس في 27 كانون الثاني/ يناير إلى 9 شباط/ فبراير 1919 وأعلن عن ثلاثة مبادئ هي:

أولاً: إن فلسطين هي سوريا الجنوبية وجزء لا يتجزأ من سوريا.

ثانياً: الاستقلال التام لسوريا جميعها بلا حماية ولا وصاية ولا احتلال وضمن الوحدة العربية.

ثالثاً: رفض تصريح بلفور، ورفض الهجرة اليهودية إلى فلسطين.[3]

وقد رفضت بريطانيا عقد المؤتمر الثاني الذي كان مقرراً له في آذار/ مارس 1920، وأضاف المؤتمر الثالث الذي عقد في حيفا في أواخر عام 1920 إلى المطالب الفلسطينية بنداً جديداً هو: إقامة حكومة تمثيلية وطنية.

---

(1) عيسى السفري: **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، ص33.

(2) المرجع السابق، ص34.

(3) بيان نويهض الحوت: **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1981، ص95 - 100.

واكتفى بيان المؤتمر بأن وجه الحديث إلى بريطانيا قائلاً: "إننا نوجه نظركم إلى أن إنجلترا آخذه في تنفيذ وعد بلفور على الرغم منا."[1]

وعندما اتخذ مجلس الحلفاء الأعلى قراراً بإرسال لجنة دولية في 25 آذار/ مارس 1919 أطلق عليها اسم: "لجنة كنج – كرين"

"The American Section of International Commission on Mandatory in Turkey"

نسبة إلى رئيسيها هنري كنج وتشارلز كرين، أصدر الرئيس الأمريكي تعليماته إلى الأعضاء الأمريكيين في اللجنة بالتوجه إلى المشرق للتحقيق في الأوضاع القائمة في فلسطين حيث وصلت اللجنة إليها في 10 حزيران/ يونيه 1919، اتفق رجال الحركة الوطنية الفلسطينية على اعتبار المبادئ الثلاثة التي أقرها مؤتمر القدس الأول أساساً لكل المطالب العربية، وتبنت هذه المطالب جميع الوفود التي قابلت اللجنة وكذلك تبنتها مجموعات العرائض التي قدمت إليها.[2]

كانت الحركة الوطنية الفلسطينية في مراحلها الأولى غير قادرة على المناداة بقيام كيان سياسي مستقل في فلسطين، وطرحت استقلال فلسطين في إطار الدعوة إلى ضمان استقلال سوريا الطبيعية وتحقيق وحدتها، ثم فرضت ظروف التجزئة الاستعمارية التي قامت بريطانيا وفرنسا على الوطنية الفلسطينية الدعوة إلى إقامة حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي، وفي مرحلة العشرينات أحجمت عن ربط مطلب الحكومة الوطنية بشعار الاستقلال، معترفة ضمناً بشرعية الاحتلال البريطاني على فلسطين.[3]

---

(1) عبد الوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 – 1939**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1968 ص18 – 19.

(2) أكرم زعيتر: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 – 1939**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وثيقة رقم 20، بيروت، 1979، ص23 – 31.

(3) ماهر الشريف: **البحث عن كيان**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، الطبعة الاولي، نيقوسيا قبرص، 1995، ص37.

كان العرب حلفاء بريطانيا التي وعدتهم باستقلالهم، فقاتلوا إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى، ويوضح لنا ذلك ما صدر في المؤتمر الفلسطيني الثالث بأن وعد بلفور: "عبث بالعهود التي قطعها الحلفاء بينهم لتحرير الشعوب الخارجة عن تركيا وهزئ بوصايا ويلسون وبدماء شهداء الحرب التي سفكت وفاء لتلك العهود ولاسيما العرب الذين منحوا الحلفاء دماءهم وسيوفهم.[1]

وقد رفع المؤتمر الثالث تقريراً إلى المندوب السامي البريطاني يحث فيه بريطانيا الاستجابة إلى مطلب المؤتمر: "إحقاقاً لمبادئها السامية التي ترغب في تطبيقها في العراق وشرقي الأردن المتكلمتين باللغة العربية، وتوثيقاً للمودة المتأصلة بينها وبين الأمة العربية على الإطلاق." وهذا التقرير الذي ناشد بريطانيا "باسم الشرف الدولي وشرف الإنسانية، وباسم الدين الإسلامي والنصراني، دولة بريطانيا العظمي من أجل بذل المبادرة إلى تشكيل حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي ينتخب أعضاؤه من الشعب المتكلم باللغة العربية في فلسطين."[2]

لكن هذا التقرير لم يتطرق إلى الاحتلال البريطاني، ولا يحدد موقفاً من الانتداب الذي أعلن أن بريطانيا ستضطلع به على فلسطين.

إن الحركة الوطنية الفلسطينية التي كانت تطمح لتقرير مصير فلسطين وترفض الإقرار بأي حق للصهيونية في المشاركة في هذا المصير، فان كل ما استطاعته هو: رفض مشاريع الحكم الذاتي التي تقدمت بها الحكومة البريطانية، وإعلانها مقاطعة انتخابات المجلس التشريعي التي دعت إليها الحكومة البريطانية في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 1922. وكذلك رفض المؤتمر الوطني الخامس (22 – 25 آب/ أغسطس 1922) دستور فلسطين الذي كانت بريطانيا قد أصدرته في 10 آب/ أغسطس 1922 المستوحى من صك الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم في 24 تموز/ يوليو

(1) عبدالوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918– 1939**، ص1.

(2) عبد الوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918– 1939**، ص16.

1922 وطالب المؤتمر بمقاطعة الانتخابات حيث أن الاشتراك فيها قبول بالانتداب وبتصريح بلفور.[1]

وعلى العموم فقد فرضت تطورات الأحداث اللاحقة على الحركة الوطنية الفلسطينية أن تفصل موضوع الاستقلال عن موضوع وحدة سوريا الطبيعية والوحدة العربية بصفة عامة، كما طالبت بإلغاء الانتداب البريطاني لتحل محله دولة فلسطينية مستقلة، ترتبط مع بريطانيا بمعاهدة تضمن لبريطانيا مصالحها المقبولة، وكذلك مصالح الأقلية اليهودية.[2]

وقد أدركت الحركة الوطنية في وقت متأخر عقم محاولاتها ثنى الحكومة البريطانية عن تأييد المشروع الصهيوني، واحتاج الأمر لسنوات امتدت منذ الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1918 وحتى عام 1932عندما تكون حزب الاستقلال العربي الذي أعلن عن ظهوره رسمياً في آب/ أغسطس 1932 والذي كان أول من نبه إلى خطورة الدور البريطاني وإلى ضرورة معاداة بريطانيا المحتلة.[3]

تطور موقف الحركة الوطنية الفلسطينية:

كان حزب الاستقلال يضم مجموعات من التيار الجديد من الشباب، وقد كون القوة السياسية الأولى من مجموعات متماسكة سياسياً حددت أهدافها بطريقة واضحة أهمها كان تجديد شباب الحركة الوطنية وتصحيح سيرها.[4] ونتيجة لوصول جيل الشباب الجديد تعمق خط المعاداة

---

(1) عيسى السفري: **فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية**، ص95 وكذلك "**بيان اللجنة التنفيذية في 1922/9/2**" بمقاطعة المجلس ص86. وكذلك أنظر: عادل حسن غنيم: **الحركة الوطنية الفلسطينية من عام 1917 إلى عام 1936**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1974، ص134.

(2) د. عبد الوهاب الكيالي: **تاريخ فلسطين الحديث**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر الطبعة العاشرة، بيروت، 1990، ص332 - 333.

(3) سميح شبيب: **حزب الاستقلال العربي في فلسطين 1932 – 1934**، مركز الابحاث، م. ت. ف.، بيروت، 1970، بدون (ورد في فيصل حوراني: **جذور الرفض الفلسطيني 1918 – 1948**، ص54).

(4) أكرم زعيتر: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 – 1939**، وثيقة رقم 177، 1979، ص360 - 362.

لبريطانيا والصهيونية معاً وقد تبلور تصور جديد أجمع عليه الجميع أنه من أجل الحفاظ على الصفة العربية لفلسطين ومنع تهويدها وتحويلها إلى بلد ذي أغلبية يهودية، على العرب أن يلجئوا إلى الثورة.

وبدأت الإعدادات الأولية للثورة في منتصف الثلاثينات في القدس وطول كرم وقلقيلية وغيرها، ورافقت النشاطات السرية عمليات التدريب وجمع السلاح.[1]

وفي أجواء التوتر وقع حادث صدام بين العرب واليهود على طريق طول كرم في 15 نيسان/ أبريل 1936، وامتدت أعمال العنف لتشمل منطقة يافا وتل أبيب، وجاء رد الفعل الفلسطيني فورياً بإعلان الإضراب، وتشكلت لجان قومية في كل البلاد، ودعت إلى الإضراب العام الشهير وبداية الثورة الفلسطينية المسلحة، واصبح هناك إجماع وطني جديد على مقارعة الاحتلال البريطاني والصهيونية معاً.

الموقف البريطاني:

كان الموقف البريطاني يرفض باستمرار الاعتراف بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني، وكان مصمماً على سيطرته المطلقة على الشأن الفلسطيني لتوفير شروط نجاح مشروع الوطن القومي اليهودي في فلسطين، وقد رفض المطلب الفلسطيني بتشكيل حكومة وطنية مسئولة أمام مجلس نيابي. وكانت بريطانيا تكتفي عندما تدفعها الأحداث والاضطرابات إلى عرض شكل من أشكال الحكم الذاتي.[2] معتمداً على ما أقره مؤتمر سان ريمو بوضع فلسطين تحت الوصاية البريطانية، حيث أقرت عصبة الأمم النص النهائي لصك الانتداب في 24 تموز/ يوليو 1922، والذي جاء في المادة الثانية منه: "تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي، وترقية مؤسسات الحكم الذاتي وتكون مسئولة عن صيانة الحقوق المدنية

(1) Porath,Y: "**The Palestinian – Arab National Movement**" Vol. II, London, F. Cass, 1976, P. 130.

(ورد في: خيرية قاسمية: **الحركة الوطنية الفلسطينية (1900 – 1964)**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الخاص، المجلد الخامس، ص85.

(2) ماهر الشريف: **البحث عن الكيان**، ص37.

والدينية لجميع سكان فلسطين بغض النظر عن الجنس والدين."[1] مارست السلطات البريطانية أقسى أعمال القمع ضد الثورة الفلسطينية بصورة لم يسبق لها مثيل خلال 18 عاماً التي مضت على الاحتلال لفلسطين، كما قامت بالاتصال بحكام الدول العربية التي تربطهم بها علاقات وثيقة وحثهم على التدخل لوقف الثورة التي اندلعت في عموم فلسطين. كما اتصل المندوب السامي البريطاني "آرثر واكهوب" بأمين سر اللجنة العربية العليا عوني عبد الهادي وهو في المعتقل في 21 تموز/ يوليو 1936 ليبلغه أن الخطوة التي لابد من تحقيقها هي وقف العنف قبل أي خطوة أخرى، وبعد ذلك يمكن أن تأتي اللجنة الملكية لإجراء التحقيق وما دام عوني عبد الهادي ورفاقه واثقين من عدالة قضيتهم فلا بد لهم حسب المندوب السامي أن يرحبوا بالتحقيق."[2]

كان البدء بالإضراب الفلسطيني الذي عم كل فلسطين والذي كان مصحوباً بالعمل العسكري الأثر الكبير على الحكومة البريطانية التي بدأت تتحرك وتطلق الوعود من جديد حتى تمتص الغضب الفلسطيني الذي عبرت عنه تفجر الثورة الفلسطينية واستمرارها، والإجماع الوطني من كل الأطراف على ذلك، وبعد بضعة أشهر أعلن وزير المستعمرات البريطانية "أورمبسى غور" أن حكومته تأمل من وراء تشكيل لجنة التحقيق الحصول على تقرير موضوعي يساعدها على إنصاف جميع قطاعات سكان فلسطين وفي 29 تموز/ يوليو أعلنت السلطات البريطانية عن تشكيل لجنة التحقيق والتي ضمت ستة أعضاء برئاسة اللورد بيل، وقد خولت صلاحية البحث عن الأسباب التي أدت إلى انفجار الاضطرابات في فلسطين، وكذلك دراسة كيفية تطبيق الانتداب، والوقوف على تظلمات العرب واليهود وتقديم المقترحات الهادفة إلى إزالتها. وأرفقت السلطات البريطانية خطواتها هذه بالتأكد

(1) وثائق فلسطين: دائرة الثقافة بمنظمة التحرير الفلسطينية، **مائتان وثمانون وثيقة مختارة**، 1839 – 1987، دار القدس 1987، ص105.

(2) أنظر مارواه عوني عبد الهادي بهذا الصدد في: د. خيرية قاسمية (اعداد): عوني عبد الهادي، **أوراق خاصة**، مركز الأبحاث، م. ت. ف، بيروت، 1974 ص75 – 76.

على أن لجنة التحقيق لن تنطلق لمباشرة عملها إلا بعد أن ينتهي الإضراب ويستتب الهدوء في فلسطين.[1]

الدولة العربية تتوسط إنهاء الإضراب:

كان أمير شرق الأردن أول من توسط في هذا الشأن، فقد كتب رسالة للمندوب السامي البريطاني في فلسطين حدد فيها أمانيه للأطراف قائلاً: "توفيقكم، وسلامة العرب، وعدم حرمان اليهود من مكتسبهم."[2] كما حذر الأمير عبدالله من تأثير أحداث فلسطين على شرق الأردن ذاته، حيث قال: "الله وحده أعلم بالصعوبات التي أكابدها في سبيل السلام في شرق الأردن." وقال: "إنه كلما اشتدت الوطأة العسكرية ازدادت معها الاستماتة القومية." ونصح الأمير عبدالله المندوب السامي البريطاني باللجوء إلى: "اتقاء ثورة النفوس بما يحملها على القناعة بأنها تعامل بالعدل والإنصاف."[3]

أما الحكومة العراقية التي قررت التوسط بين الجانبين مراعاة لـ: "روابط الأخوة مع عرب فلسطين من ناحية وعلاقات الصداقة والتحالف مع الحكومة البريطانية من الناحية الأخرى." فقد قام نوري السعيد وزير الخارجية العراقية بزيارة فلسطين في آب/ أغسطس 1936 وتباحث مع أمين سر اللجنة العربية العليا ورفاقه المعتقلين في سجن صرفند، وقد رحبت اللجنة العربية بوساطة العراق وقد وجه نوري السعيد مقترحين: الأول أن تقوم اللجنة العربية باتخاذ جميع الوسائل الفعالة لإنهاء الإضراب، والثاني أن تتوسط الحكومة العراقية لدى الحكومة البريطانية لإنجاز مطالب عرب فلسطين

---

(1) "**Report by his Majesty's Government in the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland to the Council of the league of Nations on the Administration of Palestine and Trans**" – Jordan for the year 1936, Colonial No. 129. PP. 26 - 30.

(2) أنظر ما رواه عوني عبد الهادي في: د. خيرية قاسمية (إعداد): عوني عبد الهادي، **أوراق خاصة**، ص76.

(3) المصدر السابق.

المشروعة.[1] وقد وجه كذلك في وقت واحد في تشرين الأول/ أكتوبر 1936 كل من الملك عبد العزيز آل سعود والملك غازي والإمام يحي حميد الدين والأمير عبد الله نداء إلى أهل فلسطين: "يدعو إلى الإخلاد للسكينة حقناً للدماء معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل." كما جاء ذلك في نداء الملك عبد العزيز.[2]

وعلى العموم فقد كان الشيء الوحيد الملموس الذي حصل عليه الوسطاء العرب من حكومة بريطانيا هو تعهدها بإرسال لجنة تحقيق في شئون فلسطين، وقد خاطب النداء الملكي عرب فلسطين بالقول: "ثقوا في أننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم"[3]

اللجنة العربية العليا تستجيب لنداء الملوك والأمراء:

استجابت اللجنة العربية العليا للنداءات العربية معلنة: "الامتثال لإرادة أصحاب الجلالة والسمو ملوك العرب وأمرائهم والنزول على إرادتهم وهي من تقاليدنا الموروثة، وهم لم يأمروا أبناءهم إلا بما فيه مصلحتهم وحفظ حقوقهم."[4] ثم حثت في بيانها أهل فلسطين بـ "إنهاء الإضراب والاضطراب إنفاذاً لهذه الأوامر السامية."[5]

وأكد على وقف الإضراب كذلك بلاغ القيادة العامة للثورة الفلسطينية الذي صدر في تشرين الثاني/ نوفمبر 1936، حيث طلب من ثوار فلسطين: "تلبية لنداء ملوكنا وأمرائنا العرب، ونزولاً على طلب اللجنة العربية العليا في القدس نطلب توقيف أعمال العنف تماماً وعدم التحرش بأي شيء يفسد جو المفاوضات التي تأمل فيها الأمة العربية الخير ونيل حقوق البلاد."[6]

---

(1) يوميات أكرم زعيتر: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 – 1939**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1980، 1936/8/31 ص158.

(2) محمد عزة دروزة: **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الأول، المكتبة العصرية، بيروت وصيدا، 1949، ص142 (ورد في: فيصل حوراني: **جذور الرفض الفلسطيني 1918 – 1948**، ص362)

(3) المصدر السابق، ص362.

(4) عبد الوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 – 1939**، ص454.

(5) المصدر السابق، ص454.

(6) المصدر السابق، ص457. =

وتوقف الإضراب، وتوقفت الثورة المسلحة، ومع هذا التوقف غادر أعضاء اللجنة لندن، ووصلوا إلى القدس يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1936. وفي اليوم الذي غادرت فيه اللجنة لندن صرح وزير المستعمرات البريطاني أن حكومته قررت فتح أذونات جديدة لمهاجرين يهود جدد، أي أن الحكومة البريطانية قررت عدم إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين[1]، علماً بأن أحد أهم أسباب الثورة الفلسطينية هو الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

كان هذا القرار البريطاني استفزازاً شديداً للجنة العربية العليا التي قامت بإصدار بيان في اليوم التالي مباشرة بهذا الشأن جاء فيه أن موقف الحكومة البريطانية "مخالف لما كان ينتظره العرب من وقف الهجرة بجميع أصنافها." وأعلنت استنكارها لهذه السياسة وقررت عدم التعاون مع اللجنة الملكية، داعية العرب، عامة إلى الالتزام بهذا القرار.[2] واعتبرته "تحدياً شديداً لعواطف العرب، وعدواناً على حقوقهم، ودليلاً على فقدان حسن النية في حل القضية العربية حلاً صحيحاً."[3]

هذه المقاطعة التي أعلنتها اللجنة العربية العليا للجنة الملكية جعلت الملك عبد العزيز آل سعود، ووافقه الرأي كذلك الملك غازي والأمير عبدالله يقوم بإرسال برقية إلى الحاج أمين الحسيني أكد فيها "أن مقاطعة اللجنة الملكية في الوقت الحاضر فيها إبطال للنتائج التي سعينا إليها من أجل إيقاف الإضراب، وتأييد لمصلحة أعداء العرب.[4] وقد استجابت اللجنة العربية العليا للنداءات الجديدة التي وجهها الملوك والأمراء العرب، فقررت الاتصال بلجنة التحقيق الملكية، وتكون بذلك اللجنة العربية العليا قد أعطت للقيادة العربية حق نقض قراراتها اكثر من مرة." علماً بأن اللجنة الملكية لم تعبأ بهذه

=للمزيد حول رسالتي الملك عبد العزيز والملك غازي راجع: **وثائق محفوظة**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الآبحاث، الملف رقم ب/ 1/VII الوثيقة، رقم 3 (ورد في بيان نويهض الحوت: **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**، ص360)

(1) د. كامل محمود خله: **فلسطين والانتداب البريطاني 1932 – 1939**، مركز الابحاث الفلسطيني، م. ت. ف، بيروت، 1974، ص426.

(2) بيان اللجنة العربية العليا كما ورد في: عبدالوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية 1918 – 1939**، ص456 – 457.

(3) المرجع السابق، ص457.

(4) المرجع السابق، ص461.

المقاطعة التي سبق أن أعلنتها اللجنة العربية العليا، وقامت بمباشرة عملها فوراً بسماع شهادات عدد من كبار الموظفين البريطانيين بشأن الأوضاع في فلسطين."[1]

اللجنة الملكية تستمع لأقوال اللجنة العربية العليا:

وفي 12 كانون الثاني/ يناير 1937، قام المفتي بصفته رئيساً للجنة العربية بالإدلاء بشهادته أمام اللجنة الملكية، وذلك بحضور أعضاء اللجنة العربية التسعة الآخرين، وأمين سرها فؤاد سابا، ثم استمعت اللجنة إلى شهادات أعضاء اللجنة العربية العليا مثل عوني عبدالهادي، ومحمد عزة دروزة، وجمال الحسيني وغيرهم.[2] وكانت اللجنة العربية العليا قد تقدمت بتاريخ 11 كانون الثاني/ يناير 1937 بمذكرة إلى اللجنة الملكية قبل سماع شهادة أعضائها جاء فيها أن حل المسألة الفلسطينية في "العدول عن تجربة الوطن القومي اليهودي الفاشلة التي نشأت من وعد بلفور، وإعادة النظر في جميع النتائج التي نجمت عنها... وإيقاف الهجرة اليهودية إيقافاً تاماً وفورياً... ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود منعاً باتاً وحالاً..." أما حل قضية فلسطين فتكون: "على الأسس التي حلت عليها قضايا العراق وسوريا ولبنان وذلك بإنهاء عهد الانتداب وعقد معاهدة بين بريطانيا وفلسطين، تقوم بموجبها حكومة مستقلة وطنية ذات حكم دستوري تتمثل فيها جميع العناصر الوطنية ويضمن للجميع فيها العدل والتقدم والرفاه."[3]

---

(1) **Palestine Royal Commission**. Minutes of Evidance Heard at Public Sessions, (Colonial No. 134) London. H. M. S. O., 1937, PP. 1-29, PP. 41-52.

(ورد في صبري جريس: **تاريخ الصهيونية 1918 – 1939**، ص337)

(2) أنظر نصوص الشهادات في:

Palestine Royal Commission, PP. 292-340, 357-358 and 367-369.

وكذلك أنظر: عبدالوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 – 1939**، ص470 - 551 و 564 – 577.

(3) عبدالوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 – 1939**، ص369.

الطرح الصهيوني أمام اللجنة الملكية:

استمعت اللجنة الملكية إلى شهادات عدد من كبار الشخصيات الصهيونية من بينهم حاييم وايزمن رئيس المنظمة العالمية، وموشي شاريت رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية وكذلك استمعت اللجنة إلى شهادة بن جوريون رئيس الوكالة اليهودية وكذلك العديد من الممثلين الصهاينة عن القطاعات المختلفة والاتجاهات المتعددة، وعلى العموم تلخصت المطالب الصهيونية بمطالبة بريطانيا بمزيد من التصميم على تنفيذ الانتداب وتسهيل إقامة الوطن القومي اليهودي بالاعتماد على اليهود أساساً لولائهم لبريطانيا.[1] أما زئيف جابوتنسكي، زعيم التصحيحيين فقد طالب بإعلان فلسطين وشرق الأردن دولة يهودية.[2]

أما فيما يخص الجانب البريطاني فقد استمعت اللجنة إلى شهادات من كبار الموظفين البريطانيين وكذلك قدمت حكومة فلسطين البريطانية مذكرات مختلفة في ثلاثة أجزاء حول الأوضاع العامة الجارية في فلسطين.[3]

خلاصة تقرير اللجنة الملكية "بيل":

كانت لجنة بيل قد بدأت تحقيقاتها منذ وصولها إلى فلسطين يوم 11 تشرين الثاني/ نوفمبر1936، وقامت بتحقيقات مطولة، ووضعت يدها حول تفاصيل الوقائع المتصلة بتطور أوضاع البلاد من كافة النواحي في ظل الاحتلال البريطاني لها، وكذلك وضعت يدها على المشاكل السياسية

---

(1) **Palestine Royal Commission**, Report Cmd. 5479, P. 110.

(ورد في صبري جريس: **تاريخ الصهيونية 1918 – 1939**، ص338)

للمزيد أنظر: محمد توفيق جانا: **الشهادات السياسية أمام اللجنة الملكية في فلسطين**، دمشق، 1937، ص54 – 55 (بدون مطبعة)

(2) **Palestine Royal Commission**. PP. 369 - 380.

(ورد في صبري جريس: **تاريخ الصهيونية 1918 – 1939**، ص338)

(3) Memoranda, **Prepared by the Government of Palestine for the Use of the Palestine Royal Commission**, Jerusalem Printig Press, 1936, 3 Vols. PP. 62 and 207.

(ورد في صبري جريس: **تاريخ الصهيونية 1918 – 1939**، ص337)

والاقتصادية والاجتماعية وخاصة المتصلة بالصراع العربي – الصهيوني، ومواقف بريطانيا منها. وقد أعدت اللجنة الملكية تقريراً مطولاً يقع في 404 صفحة استغرق إعداده ما يقرب من ستة أشهر، حيث لم ينشر التقرير إلا في السابع من تموز/ يوليو 1937.

وكان التقرير أقرب إلى كونه بحثاً شاملاً معمقاً وبصورة واضحة لمعطيات الصراع العربي – الصهيوني، وتبرز فيه الرؤيا البريطانية سواء كان ذلك في إطار البحث، أو في التوصيات والنتائج التي خلص إليها البحث. وأعلنت اللجنة في تقريرها أن أسباب التمرد (تعتبرها اللجنة تمرد 1936 تسمية للثورة الفلسطينية) بأن: "الأسباب الأساسية للاضطرابات هي: أولا: رغبة العرب في الاستقلال القومي.

وثانياً: عداؤهم لتأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين، الذي ازداد بسبب خوفهم من السيطرة اليهودية."[1]

وقد عرض مشروع اللجنة وبيان الحكومة في شهر تموز/ يوليو 1937 على مجلس العموم البريطاني، فصادق عليهما.[2]

وكانت اللجنة الملكية ترى أن العوامل المساعدة التي أدت إلى نشوب "التمرد" هي تأثير حصول العراق وشرق الأردن ومصر وسوريا ولبنان على قدر من الاستقلال، على الرأي العام العربي في فلسطين، واندفاع المهاجرين اليهود إلى البلد، وعدم تكافؤ الفرص بالنسبة لليهود والعرب، والخوف من استمرار شراء اليهود للأراضي، والطابع الفعال والعصري للنشاط الصهيوني، وانعدام الوضع في صك الانتداب فيما يتعلق بالأهداف النهائية للدولة المنتدبة.

وبصفة عامة رفضت اللجنة الملكية مشاريع الحلول التي طرحت عليها من قبل كل من العرب واليهود حيث رفضت الاقتراح العربي بإعلان فلسطين دولة مستقلة، وكذلك رفضت اقتراح

---

(1) **Palestine Royal Commission Report**, P. 363.

(ورد في صبري جريس: **تاريخ الصهيونية 1918 – 1939**، ص339)

(2) محمد مصباح حمدان: **الاستعمار والصهيونية العالمية**، المكتبة العصرية صيدا – بيروت، 1967، ص188 – 189.

obeikandl.com

الوكالة اليهودية بشأن اعتماد نظام الكانتونات لحكم فلسطين، وأيضا رفضت اقتراح جابوتنسكي بتحويل فلسطين وشرق الأردن إلى دولة يهودية . وتعيد اللجنة الأسباب إلى: " أن صراعاً غير مسئول قد نشب بين وحدتين قوميتين ضمت الحدود الضيقة لبلد واحد صغير، فهناك نحو مليون عربي في صراع مكشوف مع حوالي 400.000 يهودي وليس هناك أرضية مشتركة بينهم، فعلى الطائفة العربية يغلب الطابع الآسيوي... بينما يغلب على الطائفة اليهودية الطابع الأوربي..." وأضاف التقرير: "أنهما يختلفان في الدين واللغة وكذلك فإن حياتهم الثقافية والاجتماعية، وطرق تفكيرهم وتصرفهم غير متجانسة..."

وأعلنت لجنة بيل: أن نظام الانتداب، القائم في فلسطين منذ مطلع العشرينات، أصبح غير عملي أو قابل للتنفيذ[1]، بل هو سبب المشاكل القائمة في فلسطين[2]، ولذلك لابد من استبداله بنظام سياسي آخر... إن المرض متأصل إلى حد بعيد ويبدو معه... أن الأمل الوحيد في الشفاء يكمن في عملية جراحية."[3]

وانطلاقاً من هذا فإنه: "لا يمكن لأي عرق أن يحكم فلسطين... وحده، ولكن لو كان الأمر ممكناً ليس هناك من سبب دون أن يحكم كل عرق جزءاً منها."[4] وكان هذا هو أساس الحل الذي اعتمدته لجنة بيل وهو إنهاء الانتداب وتقسيم فلسطين، بحيث تقام دولتان، عربية ويهودية، وتبقي أجزاء أخرى خاضعة للانتداب، وتقام الدولة اليهودية في شمال فلسطين مع أجزاء من السهل الساحلي، بينما تبقي مدن عكا وحيفا وطبريا وصفد الواقعة ضمن حدود الدولة اليهودية خاضعة

---

(1) تقرير اللجنة الملكية: **الكتاب الابيض رقم 5479 (النسخة العربية الرسمية)** إصدار حكومة فلسطين، القدس، 1937، ص262.

(2) المرجع السابق، ص374.

(3) المرجع السابق، ص368. وللمزيد أنظر:

Palestine Statement of Policy by his Majesty's Government in the United Kingdom, July 1937 Cmd. 5513, London, H. M. S. O. 1937, P.2.

(ورد في صبري جريس: **تاريخ الصهيونية 1918 – 1939**، ص342)

(4) تقرير اللجنة الملكية: **الكتاب الابيض رقم 5479 (النسخة العربية الرسمية)**، ص375.

للانتداب البريطاني لفترة ما، أما الباقي فيخصص لإقامة الدولة العربية عليه، باستثناء منطقة تضم القدس وتصل حتى يافا على البحر تبقي خاضعة للانتداب البريطاني.

وفي هذا التقرير أظهرت لجنة بيل قناعتها بأن العلاقات بين العرب واليهود في فلسطين تردت تردياً خطيراً: "إن مقترحات العرب ومقترحات اليهود بالصيغة التي عرضت فيها رسمياً، لا يمكن اتخاذها أساسا لتسوية سلمية أو تسوية نهائية."[1] كما كانت مقتضيات "صك الانتداب عائقاً نفسياً يحول دون اتخاذ سياسة قديمة تعمل على التقريب بين العنصرين... كما كانت الروح القومية اليهودية ترفض... وجود شعب فلسطين."[2] والمطلوب هو الأخذ "بنظام معاهدات يتفق مع السابقة التي درج عليها الانتداب في معاهدتي العراق وسوريا... وإلى انتداب جديد للأماكن المقدسة."[3]

ولتحقيق هذا الغرض دعا التقرير الحكومة البريطانية إلى التفاوض مع كل من حكومة شرق الأردن وممثلي عرب فلسطين من جهة والمنظمة الصهيونية من الجهة الأخرى لعقد معاهدة تحالف مع كل واحد من هذين الفريقين "وأن يعلن في هاتين المعاهدتين عن تشكيل دولتين مستقلتين ذواتى سيادة."[4] وفي ختام التقرير رأت اللجنة: "أن التقسيم يفسح مجال الأمل للعرب واليهود معاً، لنيل نعمة العيش في سلام التي لا تقدر، وهو أمر يتعذر توفره في مشروع آخر."

إن فكرة التقسيم لم تنبع من فراغ، بل جاءت مطابقة لواقع الحال المتحقق في البلاد على ضوء الجهود البريطانية المتواصلة ومنجزات المشروع الصهيوني على الأرض. ولم تلبث الحكومة البريطانية أن أعلنت عن تبنيها لاقتراح التقسيم وقال البيان الذي أصدرته الحكومة البريطانية في تموز/ يوليو 1937، بعد نشر تقرير اللجنة الملكية إنها تنوي تنفيذ اقتراح التقسيم وهي "تأمل كل الأمل بأن تيسر له نيل اكبر قسط من التأييد من الشعوب المختصة."[5]

---

(1) المصدر السابق، ص194.

(2) المصدر السابق، ص171.

(3) المصدر السابق، ص496.

(4) المصدر السابق، ص497.

(5) د. كامل محمود خله: **فلسطين والانتداب البريطاني 1932 – 1939**، ص442.

وكانت اللجنة قد وضعت مقترحات تفصيلية تحدد المناطق الثلاث وأوصت في سياق ذلك بأن تتألف الدولة العربية من شرق الأردن مع ذلك الجزء من فلسطين الواقع إلى الشرق والجنوب.

الموقف الفلسطيني من مشروع التقسيم:

رفضت اللجنة العربية العليا رفضاً حاسما فكرة التقسيم، وأصدرت بياناً جاء فيه: "أن التقسيم يقضي بوضع الأماكن المقدسة تحت انتداب بريطاني دائم، وإنشاء دولة يهودية في أخصب قسم من البلاد وأهمها. وأن اللجنة العربية ستتصل حالاً بملوك العرب وأمرائهم لان هذه البلاد لا تخص عرب فلسطين فحسب، بل العالمين العربي والإسلامي قاطبة."[(1)] وناشد بيان اللجنة العربية العليا الملوك والأمراء كي يهبوا لنجدة فلسطين ويطلبوا: "التعضيد والإرشاد في هذا الموقف التاريخي العصيب ونناشدكم بقداسة هذه البلاد والشهامة العربية والواجبات الدينية أن تعملوا على إنقاذها من شرور الاستعمار والتهويد والتمزيق."[(2)] وبين رد اللجنة العربية العليا إجماع الشعب العربي على المطالبة بإلغاء التقسيم "وقد صمم على الثبات في مقاومة التقسيم مهما كانت صوره ومشاريعه حتى النهاية، لأنه يعتبره اظلم واقتل ما يمكن أن يواجه كيانه وحياته من ضربات."[(3)]

وقد أوضح بيان اللجنة العربية العليا الصادر في 11 آب/ أغسطس 1937 أن هناك ثلاثة أسباب لنتائج التقسيم تحمل العرب على رفض مشروع اللجنة الملكية وهي:

أ- تجزئة البلاد العربية وتمزيقها والقضاء على وحدتها الطبيعية.

ب- سلب جزء من أثمن أجزاء الوطن العربي المقدس.

ج- خلق دولة أجنبية – يهودية في صميم هذا الوطن العربي."[(4)]

---

(1) عبدالوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 – 1939**، ص600 .

(2) المصدر السابق، ص601.

(3) المرجع السابق، ص605.

(4) المرجع السابق، ص605.

وأوضح البيان المطالب العربية وهي:

أولاً: الاعتراف بحقهم في الاستقلال التام في بلادهم.

ثانياً: العدول عن محاولة إنشاء الوطن القومي اليهودي.

ثالثاً: إنهاء الانتداب البريطاني وتعديله بمعاهدة مماثلة للمعاهدة البريطانية العراقية البريطانية المصرية والفرنسية السورية بموجبها تنشأ في فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة.

رابعاً: وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود وقفاً تاماً."[1]

موقف الحكومات العربية من التقسيم:

تلقت اللجنة العربية العليا برقيات عديدة من جهات عربية حكومية وشعبية يعلنون تأييدهم لموقف اللجنة العربية العليا الرافض للتقسيم.

وتقول برقية نوري السعيد: "لم تستحسن حكومة جلالة ملك العراق فكرة التقسيم."[2] ومن الملك السعودي كذلك رفض للتقسيم وفتوى دينية أصدرها علماء الإسلام في نجد تؤكد إن ولاية اليهود على بلاد الإسلام باطلة ومحرمه. وبرقية مماثلة من أمير الكويت ترفض التقسيم. وفي دمشق هاجم رئيس وزراء سوريا التقسيم علناً وبعنف وقدم مذكرة رسمية باستنكاره. وفي مصر أبلغ رئيس الوزراء المصري السفير البريطاني رفض مصر لمشروع التقسيم. وأصدرت حكومة الأردن في 24 تموز/ يوليو بياناً تعلن فيه "أنها لم تتلق من أي جهة رسمية أي تكليف بإبداء رأيها في التقسيم وأن القول بأنها تؤيده غير مطابق للحقيقة والواقع."[3]

---

(1) المرجع السابق، ص609.

وللمزيد أنظر: محمد عزة دروزة: **حول الحركة الحديثة**، ص157 - 158.

(2) أنظر ما ورد من هذه البرقيات في: يوميات أكرم زعيتر، **الحركة الوطنية الفلسطينية 1935 – 1939**، يوم 1936/7/9، ص301 – 304.

(3) محمد عزة دروزة: **حول الحركة الحديثة**، ص161.

obeikandl.com

مؤتمر عربي عام يرفض التقسيم:

بدعوة من لجنة الدفاع عن فلسطين في سوريا انعقد المؤتمر العربي في الثامن من أيلول/ سبتمبر 1937 في بلودان في سوريا وحضره 327 مندوباً من مصر والعراق وسوريا ولبنان وفلسطين.[1]

وكان من بين قرارات هذا المؤتمر: "رفض ومقاومة تقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية فيها، والإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب العربي الفلسطيني استقلاله وسيادته، وأن تكون حكومته دستورية، للأقلية منها ما للأكثرية من الحقوق وفقاً للمبادئ الدستورية العامة." وفي قرار آخر حذر المؤتمر من أن استمرار الصداقة العربية مع بريطانيا يتوقف على تحقيق المطالب السابقة، وان إصرار بريطانيا على سياستها في فلسطين يرغم العرب أجمع على اتخاذ اتجاهات جديدة. كما أن "الائتلاف بين العرب واليهود لا يتم إلا على هذه الأسس."[2]

الموقف الصهيوني من التقسيم:

أورد تقرير اللجنة الملكية بأن الصهيونية كانت خلافاً للعرب يعارضون الاستقلال في هذه المرحلة "لأن إقامة فلسطين مستقلة في الظروف الراهنة يعني إقامة دولة فلسطينية."[3]

وقالت اللجنة الملكية في تقريرها أيضاً أن القومية اليهودية لا تملك "رفض التحالف مع الحكومة البريطانية فهي وحدها التي تستطيع حمايتها من عداء العالم العربي." وأضافت اللجنة أن الطابع المتطرف للقومية اليهودية قد زاد من مخاوف العرب من السيطرة اليهودية عليهم.[4]

وتصادف موعد انعقاد المؤتمر العام للحركة الصهيونية بعد عدة أسابيع من نشر تقرير لجنة بيل، وأصدر المؤتمر قراراً بشأن التقسيم بيّن فيه أن: "مشروع التقسيم الذي تقدمت به اللجنة الملكية

---

(1) د. كامل محمود خله: **فلسطين والانتداب البريطاني 1932 – 1939**، ص446.

(2) أكرم زعيتر: **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية 1918 – 1939**، ص470 وكذلك أنظر في المصدر نفسه القرارات 2،3،5.

(3) **"تقرير لجنة بيل"**، ص120 وأنظر كذلك عبدالوهاب الكيالي: **تاريخ فلسطين الحديث**، ص280.

(4) المصدر السابق، ص112.

غير مقبول." لكنه خول القيادة الصهيونية للتفاوض مع الحكومة البريطانية حول الشروط لإنشاء الدولة اليهودية المقترحة."[1]

وعلى العموم فقد اتسم موقف الجانب الصهيوني من خطة التقسيم بعدم الوضوح والاضطراب، والأكثر ترجيحاً أنهم كانوا مؤيدين لفكرة التقسيم، إلا أنهم أظهروا الرفض للضغط على الحكومة البريطانية لتحسين الشروط في مشروع اللجنة الملكية لصالحهم، وقد حث الجانب الصهيوني مؤيديه في مجلس العموم البريطاني على معارضة التقسيم مما أربك المجلس والحكومة البريطانية ذاتها.[2]

الموقف البريطاني:

من الطبيعي أن تعول بريطانيا كثيراً على إمكانية تنفيذ فكرة التقسيم، وقد اتخذت ما يلزم من إجراءات ملائمة، حيث أحالت الأمر إلى لجنة الانتدابات في عصبة الأمم، تمهيداً للحصول على موافقة مجلس العصبة حين يقتضي الأمر تعديل صك الانتداب. وعندما التئم مجلس العصبة في 14 أيلول/ سبتمبر 1937 أعلن وزير الخارجية البريطاني أمامه أن حكومته قبلت مقترحات التقسيم وأنها بصدد دراسة التدابير اللازمة، فوافق المجلس أن تقوم الحكومة البريطانية بهذه الدراسة. وقد شرعت بريطانيا في إجراء تعديلات إدارية في فلسطين تتلائم مع حاجات خطة التقسيم حيث عينت حاكماً جديداً للواء الجليل لإدخال هذا اللواء في الدولة اليهودية المقترحة.[3]

واجهت بريطانيا معارضة عربية واسعة وشديدة على المستويات المختلفة في الوطن العربي، وكذلك وجدت معارضة من نوع ما من الصهيونية لهذا المشروع، فقامت السلطات البريطانية بتحميل اللجنة العربية العليا مسئولية عرقلة خطة التقسيم، وعندما اغتيل الحاكم الجديد "أندروز" حاكم الجليل في 26 أيلول/ سبتمبر 1937 على يد الفدائيين الفلسطينيين انفجر غضب الحكومة البريطانية في وجه اللجنة العربية العليا التي استنكرت حادث الاغتيال، وبعد عدة أيام أصدرت السلطات البريطانية

---

(1) كامل محمود خله: **فلسطين والانتداب البريطاني 1932 – 1939**، ص446. وللمزيد أنظر: محمد مصباح حمدان: **الاستعمار والصهيونية العالمية**، ص188 – 189.

(2) صبري جريس: **تاريخ الصهيونية 1918 – 1939**، الجزء الثاني، ص349 – 350.

(3) كامل محمود خله: **فلسطين والانتداب البريطاني 1932 – 1939**، ص445 – 449.

بلاغاً أعلنت فيه عدم شرعية اللجنة العربية العليا، واللجان القومية المشكلة منذ الإضراب وأصدرت الأوامر باعتقال أعضاء اللجنة العليا في 30 أيلول/ سبتمبر وتم القبض على الموجودين منهم، والباقي كانوا في الخارج. كما قامت بإقصاء الحاج أمين الحسيني عن رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى وشددت الحراسة حول الحرم الذي كان المفتى محاصراً فيه إلى أن تمكن من الهروب عبر منفذ سري وغادر إلى لبنان.

كان واضحا أن وزير المستعمرات قد اتخذ من مقتل "أندروز" وسيلة للتخلص من قادة البلاد ومفكريها بالنفي والسجن، كما كان يهدف إلى إنشاء وكالة عربية من أشخاص لا يمثلون الرأي في فلسطين.[1]

التراجع البريطاني عن خطة التقسيم:

بدأ التراجع البريطاني عن خطة التقسيم عندما أعلن وزير المستعمرات البريطانية في شباط/ فبراير 1938 عن تشكيل لجنة فنية يرأسها السير "وودهيد" لوضع المقترحات التفصيلية بشأن خطة التقسيم على أن تأخذ في الاعتبار مشروع اللجنة الملكية، ولها الحرية التامة في إدخال التعديلات عليه، متضمنة تغيير المناطق الموصى بإبقائها تحت الانتداب البريطاني وأن تأخذ في الاعتبار كذلك ما تسير إليه الطوائف في فلسطين وفي شرق الأردن.

وقد أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً في آذار/ مارس 1938 جاء فيه أن عمل لجنة وودهيد المستند لفكرة التقسيم "مضر بالوطن والحياة العربية وهي لهذا تقرر مقاطعتها وعدم الاتصال بها وتدعو كل عربي في فلسطين وخارجها إلى ذلك."[2]

---

(1) عوني عبد الهادي: **أوراق خاصة**، رسالة من عادل أرسلان إلى عوني عبد الهادي في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1937. وكذلك أنظر: المصدر نفسه رسالة من نبيه العظمة إلى عوني عبد الهادي 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1937 وكذلك أنظر: عزة دروزة: **حول الحركة العربية الحديثة**، ص183 (ورد في بيان نويهض الحوت: **القيادات والمؤسسات في فلسطين 1917 – 1948**، ص373).

(2) "**صحيفة المقطم**" 1938/3/31.

وكان من رأي لجنة وودهيد بعد أن درست مشروع لجنة بيل أن تخطيط حدود الدولتين المقترحتين فيه لا يراعى توزيع السكان، والاعتبارات العسكرية والاقتصادية، فوضعت تعديلات له، أما مسألة تطبيق التقسيم فإنها "تنطوي على اعتبارات عملية وسياسية."[1]

واستناداً إلى تحقيقات لجنة وودهيد وفي ضوء تنامي الثورة العربية مجدداً ضد التقسيم، ومع وجود الاعتراض العربي والصهيوني على تفاصيل مشروع التقسيم، وفي ظل الظروف الدولية التي كانت تمر بها بريطانيا وتحضها على التمسك بمستعمراتها أعلنت الحكومة البريطانية في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1938: "أن الصعاب السياسية والإدارية والمالية التي ينطوي عليها الاقتراح القائل بإنشاء دولة عربية مستقلة وأخرى يهودية مستقلة هي عظيمة لدرجة يكون معها هذا الحل للمعضلة غير عملي، ولذلك فإن حكومة جلالته ستواصل الاضطلاع بمسئولياتها في حكم فلسطين بأجمعها."[2]

وجاء رد اللجنة العربية العليا على بيان الحكومة البريطانية تأكيدها "أن الشعب العربي يقابل بارتياح عدول بريطانيا عن سياسة التقسيم، واقتناعها بأن هذا التقسيم غير عملي، وهو يأمل أن تكون قد اقتنعت أنه غير عادل."[3]

ومع أنه لم يقدر لتوصيات اللجنة الملكية أن ترى النور، فقد كانت أسس الحل التي طرحتها مصيرية في أهميتها، فقد كانت هذه الأسس هي التي قام عليها التقسيم بعد عشرة سنوات في عام 1947 عندما عرضت القضية الفلسطينية على الأمم المتحدة.

وقد وضعت اللجنة الملكية حجر الأساس في فكر لتسوية القضية الفلسطينية، لا تزال الأوضاع التي تترتب عليها جارية حتى اليوم.

---

(1) كامل محمود خله: **فلسطين والانتداب البريطاني 1932 – 1939**، ص462 – 466.

(2) أنظر النص الكامل لبيان الحكومة البريطانية في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، ص662 - 664.

(3) أنظر النص الكامل في: **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الأول، ص665 - 668، وكذلك في عبدالوهاب الكيالي: **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال والصهيونية 1918 – 1939**، ص620- 625.

ومن الواضح أن مشروع التقسيم جاء بعد 18 سنة من الاحتلال البريطاني لفلسطين، مما سمح بنمو الوجود اليهودي نمواً كبيراً، و أصبح هذا الوجود يمتلك مقومات ذاتية من القوة بالإضافة إلى القوة البريطانية التي جاءت في الأصل لإقامته. ومن المفيد أن نذكر هنا أن الثورة الفلسطينية الكبرى التي انطلقت في عام 1939 قد جاءت متأخرة بعد فترة طويلة من المهادنة العربية لبريطانيا مما سمح لمشروعها الصهيوني أن يصبح حقيقة على الأرض.

وإذا كانت الثورة الفلسطينية عام 1936- 1939 استطاعت باقتدار تعطيل المشروع البريطاني للتقسيم فإنها لم تستطيع تحقيق الاستقلال.

وعندما شعرت الصهيونية بعد صدور الكتاب الأبيض الصادر في مايو 1939 والذي يطلق عليه كتاب ماكدونالد والذي بيّن فيه أن لم تكن من سياسة بريطانيا تحويل فلسطين إلى وطن قومي يهودي، وأن هدف بريطانيا هو إنشاء دولة فلسطينية في غضون عشر سنوات، اعتبر اليهود هذا الكتاب ضربة موجهة لهم في الصميم فاستقبلوه بحملة عنيفة ضد الحكومة البريطانية. وأيقن بن – جوريون أن دور بريطانيا في إقامة الدولة اليهودية قد انتهى واتجه نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وتم عقد المؤتمر الصهيوني في فندق بلتمور الأمريكي عام 1942، واستطاع بن جوريون أن يحصل على قرار بإنشاء دولة يهودية في فلسطين بعد انتهاء الحرب، وقد كان له ما أراد.

المبحث الثاني

من الكتاب الأبيض 1939 وحتى قرار التقسيم 1947

أولاً: الكتاب الأبيض 1939:

بداية التحول في السياسة الخارجية البريطانية في فلسطين:

عندما تقدمت اللجنة التقنية "وود هيد" (Wood head) Technical Commission بتقريرها الرسمي رقم 5854 إلى مجلس العموم البريطاني بتاريخ 9 تشرين الثاني/ نوفمبر 1938 حول رأيها في مشروع "بيل" للتقسيم، قامت الحكومة البريطانية في اليوم نفسه بنشر بلاغها الرسمي رقم 5893 أعلنت فيه أن لجنة وود هيد التقنية "أظهرت أن الصعوبات المالية والإدارية والسياسية التي ينطوي عليها الاقتراح لإنشاء دولتين مستقلتين: عربية ويهودية في فلسطين، هي ضخمة جداً تجعل حل القضية بهذه الطريقة غير عملي..."[1] وأضاف البيان أن الحكومة البريطانية ستدعو مباشرة ممثلين عن عرب فلسطين والدول العربية من جهة والوكالة اليهودية من الجهة الأخرى للتشاور بشأن السياسة المقبلة في فلسطين.

لقد أكد نشر بيان الحكومة في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر لعرب فلسطين التغيير الهائل الذي حصل في سياسة الحكومة البريطانية بعد رحيل المستر/ "أورمز بى جور" وزير المستعمرات البريطانية السابق، ووصول المستر/ "مالكوم ماكدونالد" إلى وزارة المستعمرات البريطانية والذي سمى الكتاب الأبيض البريطاني عام 1939 باسمه (كتاب ماكدونالد) والذي أعلن أن الحكومة البريطانية

(1) أكرم زعيتر: **القضية الفلسطينية**، دار المعارف بمصر، القاهرة، 1955، ص133. وكذلك أنظر: د.عزت طنوس: **الفلسطينيون**، الجزء الأول، مركز الأبحاث، م. ت. ف، الطبعة الأولى، بيروت، 1982، ص226. وكذلك للمزيد أنظر: عوني عبدالهادي: **أوراق خاصة** محفوظة في منظمة التحرير الفلسطينية. وكذلك أنظر محمد عزة دروزة: **حول الحركة العربية الحديثة**، ص223.

obeikandi.com

سوف تلغي سياسة التقسيم عام 1937 "ولسوف تتبنى الحكومة في مؤتمر فلسطين (مؤتمر لندن) سياسة ترضى الطرفين، فإذا فشلت تبنت سياسة خاصة بها."[1]

مؤتمر فلسطين أول تحول عملي في السياسة البريطانية :

هناك جملة من العوامل الأساسية جعلت حكومة بريطانيا تراجع سياستها في فلسطين، وأهم هذه العوامل هو إدراك بريطانيا أن الحرب مع ألمانيا حتمية الوقوع، وأنها بحاجة ماسة إلى قواتها الكبيرة التي تقاتل في فلسطين لنقلها إلى مكان آخر تحتاجها فيه، وهي كذلك بحاجة ماسة إلى صداقة العرب التي وصلت إلى أدنى مستوياتها نتيجة إخلالها الطويل بكثير من تعهداتها، وخاصة أن ضمان سلامة أنابيب البترول التي تمتد من العراق إلى حيفا ومصفاتها الكبرى تستدعي ذلك.

وتحتاج الحكومة البريطانية كذلك إلى مسلمي الهند الذين قاتلوا معها في الحرب العالمية الأولى وتحتاجهم الآن في حربها الأخرى. وكذلك إدراك الحكومة البريطانية أن إخماد الثورة الفلسطينية المتواصلة لا يمكن أن يتم دون مراجعة لسياسة الوطن القومي اليهودي التي تحاول فرضها بالقوة على الشعب الفلسطيني، ولا شك أن هناك اعتبارات أخرى هامة جعلتها تعيد النظر في سياستها الحالية في فلسطين.

وعندما افتتح المستر نيفيل تشمبرلين، رئيس الوزراء البريطاني "مؤتمر فلسطين" في قصر جيمس في السابع من شباط/ فبراير 1939، كان واضحاً هذا التحول حيث كانت خلاصة الطرح البريطاني: "أن ما تتطلع إليه حكومة جلالته هو إقامة حكومة ديمقراطية مستقلة تمثل كل الشعب الفلسطيني حين تسمح الظروف."[2]

---

(1) د. عزت طنوس: **الفلسطينيون**، ص214.

(2) المرجع السابق، ص231 – 233. وللمزيد أنظر كذلك: نبيه العظمة: **أوراق خاصة**، محفوظة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الملف رقم 15، الوثيقة رقم 464 رسالة من أسعد داغر إلى نبيه العظمة. وكذلك أكرم زعيتر: **القضية الفلسطينية**، ص125. وكذلك أنظر للمزيد: Sami Hadawi and Robert John: "**The Palestine Diary**", vol. II, 1945 – 1948, P. L. O. Research Center, Beirut, 1970, P. 283.

(ورد في بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**، ص385)

لجنة "موم" (The Mangham Commission):

عندما حضرت الوفود العربية إلى مؤتمر فلسطين طالبت بالإفراج عن الرسائل المتبادلة بين الشريف حسين ومكماهون[1]، وكان الوفد البريطاني يصر على أن فلسطين هي من الأراضي العربية المستثناة من الوعد البريطاني بالاستقلال حسب رسائل مكماهون – حسين، وتم الإفراج عن هذه الرسائل، واقترحت الوفود العربية أن توضع الرسائل بين يدي قاضي إنجليزي وتم تعديل الاقتراح بتشكيل لجنة مشتركة يرأسها اللورد "موم" قاضي قضاة بريطانيا ومعه ثمانية مندوبين بريطانيين وعرب، وقد تألفت اللجنة في 15 شباط/ فبراير 1939، أي بعد أسبوع واحد من انعقاد المؤتمر الذي استمر ستة أسابيع. ويقول خلاصة تقرير اللجنة الذي وقع عليه قاضي قضاة بريطانيا، وأعضاء اللجنة: "ورأي اللجنة، على كل حال، واضح في هذه البيانات، وهو أن حكومة جلالته لم تكن حرة التصرف بفلسطين دون النظر في رغبات ومصالح كل سكان فلسطين."[2] وكان بيان اللجنة هذه حكماً على وعد بلفور وكذلك على صك الانتداب الذي تضمن وعد بلفور بعدم شرعيتهما، وهو حكم يدين بريطانيا لوعدها الشعب اليهودي بوطن في فلسطين دون النظر في رغبات ومصالح سكان فلسطين.

وعلى العموم فقد كان ما عرضته بريطانيا هو دولة فلسطينية مستقلة بأكثرية عربية وفترة انتقالية مدتها عشر سنوات، وقد أذهل هذا الاتجاه البريطاني الوفد اليهودي الذي كان يتطلع إلى دولة يهودية في فلسطين. ولم يكن الخلاف كبيراً بين الوفود العربية وبريطانيا حول هذا الطرح إلا من ناحية السرعة لوقف الهجرة وبيع الأراضي، وأن الفترة الانتقالية طويلة، وقد رفضت الوفود العربية المقترحات البريطانية، وعقد اجتماع للوفود العربية في السفارة البريطانية في لندن حال انتهاء المؤتمر ونشرت الوفود العربية بياناً كما صرح جورج أنطونيوس بذلك بينت فيه أسباب رفضها للمقترحات البريطانية: "لقد قبل مندوبو الوفد العربي الفلسطيني مبدأ فترة الانتقال... ولكنهم اشترطوا تحديد هذه الفترة فرفضت

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية: مركز الأبحاث، "**الملف رقم ت/ II/ 1**" وكذلك **ملف وثائق فلسطين**: إعداد وزارة الإرشاد القومي، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1969، الجزء الأول، ص705 – 711، "**تقرير اللجنة المؤلفة لدرس مكاتب معينة في سنتي 1915 – 1916**".

(2) د. عزت طنوس: **الفلسطينيون**، ص236.

الحكومة البريطانية تحديدها... وقد حبط المؤتمر عند هذه النقطة مما بحث غيرها من مسائل الهجرة وبيوع الأراضي والمسألة الدستورية."[1]

وهكذا انتهي المؤتمر رسمياً في خضم التطورات العالمية يوم 17 مارس/ آذار 1939 يوم غزت إيطاليا ألبانيا، وشبح الحرب العالمية الثانية يخيم على أوربا وقد صرح السكرتير العام لعصبة الأمم في 30 آذار/ مارس بأن الهيئة الدولية ليس بوسعها أن تعمل شيئاً من أجل استقلال فلسطين[2]، وقد كانت المقترحات البريطانية في مؤتمر فلسطين هي التي شكلت فيما بعد هيكل الكتاب الأبيض الذي أصدرته الحكومة البريطانية في 17 أيار/ مايو 1939.

الكتاب الأبيض 1939:

في السابع عشر من أيار/ مايو 1939 أي بعد حوالي شهرين من توقف المفاوضات في قصر سانت جيمس، أصدرت الحكومة البريطانية بيانها السياسي، ببلاغ رقم 6019 عن فلسطين، المعروف بكتاب مالكوم ماكدونالد الأبيض لعام 1939.[3] ويحتوى البيان السياسي الذي يشكل مشروعاً للحل على: المقدمة، والدستور، والهجرة والأرض وعلى الخاتمة.

المقدمة:

استعرضت المقدمة جهود حكومة بريطانيا التي تمثلت بدعوتها للأطراف العربية واليهودية للتفاوض في المؤتمر الذي عقد في قصر سانت جيمس للتفاوض بشأن مستقبل فلسطين على ضوء البلاغ الرسمي رقم 5893 في التاسع من تشرين الثاني/ نوفمبر 1938، وعلى ضوء المناقشات وتقارير لجنة بيل الملكية (البلاغ الرسمي رقم 5479) ولجنة وود هيد التقنية (البلاغ الرسمي رقم 5854)، عبرت الحكومة البريطانية عن مقترحاتها أمام الوفدين العربي واليهودي، لكن أحداً من

---

(1) "**جريدة فلسطين**"، العدد (18 – 4006)، 19 آذار/ مارس 1939.

(2) Sami Hadawi and Robert John: "**The Palestine Diary**", PP.311–312.

(3) أنظر نص كتاب ماكدونالد الأبيض 1939 في: عبدالرازق محمد أسود: **الموسوعة الفلسطينية**، نشر وتوزيع الدار العربية للموسوعات، المجلد الثاني، بيروت، 1978، ص370.

obeikandl.com

الوفدين لم يقبل تلك المقترحات، ولم يتوصل بالتالي المؤتمر إلى اتفاق. وبناء عليه فإن الحكومة البريطانية ستصوغ سياستها الخاصة وأن تلتزم بالمقترحات التي قدمتها وناقشتها مع الوفدين، العربي واليهودي، وأن الحكومة رأت على ضوء ما شكلت من لجان أن هناك مفهوماً غامضاً لمعنى الوطن القومي اليهودي، وأنها وجدت أن حل التقسيم إلى دولتين غير عملي وأن الحكومة البريطانية ستضع سياسة جديدة وأن اقتراحاتها تندرج تحت عناوين ثلاثة:

(1) الدستور، (2) الهجرة، (3) الأرض.[1]

(1) الدستور:

وأبرز ما جاء تحت هذا العنوان هو أنه لا يمكن لواضعي وعد بلفور أن يكون في نيتهم تحويل فلسطين إلى دولة يهودية ضد إرادة السكان العرب، وأن الحكومة البريطانية لا توافق على أن مراسلات مكماهون – الحسين تتضمن فلسطين، وعلى ضوء تقديرات الحكومة البريطانية تعلن عن نيتها المتعلقة بمستقبل حكومة فلسطين على الشكل الآتي:

إن هدف الحكومة البريطانية هو إقامة دولة فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات تعقد بعدها معاهدة بينها وبين المملكة المتحدة. وتسبق قيام الدولة الفلسطينية مرحلة انتقالية، وحين تسمح الأحوال بقيام مجلس تمثيلي منتخب وأن يؤلف بعد خمس سنوات، جهاز خاص من ممثلي شعب فلسطين وحكومة بريطانيا لمراجعة الترتيبات الدستورية.

(2) الهجرة:

وأهم ما ورد تحت هذا العنوان أن الحكومة البريطانية ستتبنى دخول 75 ألف مهاجر خلال خمس سنوات حتى يصل السكان اليهود إلى حوالي ثلث السكان، وبعد فترة السنوات الخمس لا يسمح بأي هجرة يهودية ما لم يقبل بها العرب. وبعد فترة السنوات الخمس كذلك فإن الحكومة

(1) نشرت الحكومة المحلية للانتداب في فلسطين الكتاب الأبيض في الصحف الصادرة في 18 أيار/ مايو 1939 في بلاغ رسمي رقم (2 – 39) (ورد في بيان نويهض الحوت: **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**، ص395).

obeikandl.com

البريطانية لا يحق لها تسهيل، ولا تكون ملزمة بتسهيل نمو الوطن القومي اليهودي بواسطة الهجرة اليهودية، دون رغبات السكان العرب.

(3) الأرض:

وتحت هذا العنوان ترى الحكومة البريطانية بأنه في بعض المناطق لا مجال فيها لانتقال الأرض إلى اليهود، وأعطت الحكومة البريطانية المندوب السامي الصلاحيات العمومية لمنع أو تنظيم انتقال الأرض.

التصويت على الكتاب الأبيض في مجلس العموم البريطاني:

ناقش مجلس العموم البريطاني الكتاب الأبيض في 22 أيار/ مايو 1939 ولمدة أسبوع، وتزعم ونستون تشرسل، ولويد جورج الذي كان رئيساً للوزراء عندما صدر وعد بلفور، وهما من أنصار الصهيونية في المجلس عارضاً بشدة بالغة هذا الكتاب ومعها بقية الأعضاء المعارضين وقد اضطرت رئاسة المجلس إلى التصويت السري، فصوت مع الكتاب 268 عضواً وصوت ضده 179[1]، ثم صوت عليه مجلس اللوردات في 23 أيار/ مايو 1939 فأيده بالإجماع وهكذا اجتاز الكتاب التصويت في مجلس العموم واللوردات، مما أغضب الصهيونية غضباً شديداً.

المطالب العربية الفلسطينية:

أما المطالب العربية الفلسطينية كما طرحها جمال الحسيني أمام مؤتمر فلسطين في فبراير 1939 في قصر سانت جيمس فقد تلخصت في أربعة مطالب محددة وهي:

1- الاعتراف بحق العرب في استقلال بلادهم التام.

2- إنهاء المحاولة بشأن تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

---

(1) د. عزت طنوس: **الفلسطينيون**، ص249. وللمزيد أنظر: عوني عبدالهادي: **أوراق خاصة**، إعداد خيرية قاسمية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، 1974، ص118 وما بعدها.

3- إلغاء الانتداب، وكل ما نتج عنه من إجراءات غير شرعية واستبداله بمعاهدة شبيهة بالمعاهدة البريطانية العراقية.

4- وقف الهجرة اليهودية وبيع الأراضي لليهود وقفاً فورياً ومباشراً.[1]

وعلى العموم فقد رفض العرب واليهود الكتاب الأبيض، وكانت ردة فعل اليهود واضحة أثناء التصويت على الكتاب الأبيض في مجلس العموم البريطاني، فلم يكتف اليهود بإدانته بل أعلنوها حرباً شعواء وأقسموا على إلغائه. وقام اليهود في فلسطين بعدة هجمات على مكاتب الحكومة في القدس وحيفا وتل أبيب، وقذفوا بالحجارة رجال الشرطة البريطانيين، وأعلنوا الإضراب العام.

وفي 26 حزيران/ يونيو 1939 عقد مؤتمر صهيوني في نيويورك حضره اليهود من جميع أنحاء الولايات المتحدة وترأسه الحاخام شلومو جولدمان الذي قال: "إن فلسطين لم تكن عربية في يوم من الأيام، وأن الكتاب الأبيض لا يمكن تفسيره إلى على قاعدة اللاسامية الدولية ضد اليهودية.

وابرق وايزمان للمؤتمر قائلاً: "إن الشعب اليهودي قرر الوصول إلى تطبيق الفكرة الصهيونية بتمامها، والحركة الصهيونية ويهود العالم كله يجب عليهم الآن أن يشتركوا اشتراكاً كاملاً في المسئولية والتضحية من أجل استمرار الهجرة إلى فلسطين واستمرار الاستعمار اليهودي فيها ومقاومة الكتاب الأبيض."[2]

وفي الثالث من أيلول/ سبتمبر عقدت الوكالة اليهودية اجتماعاً في القدس، وبعثت على إثره رسالة إلى رئيس الوزراء البريطاني، جاء فيها حول الكتاب الأبيض: "أن الكتاب الأبيض في أيار/ مايو 1939، كان ضربة قاسمة لنا، وحتى الآن فنحن سوف ندافع بكل قدراتنا عن حق الشعب اليهودي في وطنه القومي..."[3]

---

(1) Esco Foundation for Palestine, "**Palestine**: **A Study of Jewish**, **Arab**, **and British Policies**", 2 vol.; New Haven, Yale University press, 1947, PP. 1023 – 1024.

(ورد في بيان نويهض الحوت: **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**، ص415).

(2) **"جريدة فلسطين"**، العدد 104 – 4092، 27 حزيران/ يونيه 1939.

(3) المرجع السابق، ص1021.

موقف اللجنة العربية العليا من الكتاب:

في اليوم التالي لصدور الكتاب الأبيض أصدرت اللجنة العربية العليا بياناً رفضت فيه الكتاب الأبيض، وكانت ترغب في: "تشكيل حكومة وطنية فور وقوف الاضطرابات والعفو العام الشامل، وإلغاء جميع ما وقع بموجب قوانين الطوارئ وضمان الخطوات الدستورية التالية بحيث يتم تشكيل بنيان الحكومة الوطنية بدستورها ومجلس نوابها، ورئيس دولتها خلال السنوات الثلاث."[1] واعتبرت اللجنة بأن الوفد الفلسطيني استطاع أن يحقق من الجانب البريطاني "الاعتراف مبدئياً بأساس حقه، ولكنه يأسف على أنه لم يستطع أن يحمله على التسليم العملي بذلك الحق، تسليماً ينتهي بالاتفاق."، وإنما حذفت كلمة الرضى والموافقة ووضع مكانها "اشتراك اليهود ومساهمتهم في الدولة المستقلة" والنتيجة العملية واحدة في الصيغتين."

وعارضت اللجنة عدم تحديد فترة الانتقال تحديداً نهائياً. وانتقدت اللجنة صفتي الإطلاق والغموض حول مراحل التنفيذ.

ويروي عزت طنوس وهو من الذين حضروا مؤتمر فلسطين وكان يحضر اجتماعات اللجنة العربية العليا، أن اللجنة كانت تجتمع يومياً بكامل أعضائها وكذلك الفلسطينيون الذين حضروا مؤتمر فلسطين، ولم يتغيب إلا عضوا حزب الدفاع، راغب النشاشيبي ويعقوب فراج. وكان الاجتماع يتم في منزل الحاج أمين الحسيني وأن خلاصة الموقف أن الحاج أمين الحسيني لم يكن راضياً عن الكتاب الأبيض، وتبين بعد خمسة عشر يوماً أن الشخص الوحيد الذي يرفض الكتاب الأبيض هو الحاج أمين الحسيني، بينما كان الأربعة عشر عضواً الباقون مع الكتاب بقوة، وقد عقدوا العزم على إنهاء السياسة السلبية التي تبنتها القيادة العربية من قبل.

وقد ركزت اللجنة جهدها على إقناع الحاج أمين بأن موقفه السلبي ضار جداً بالقضية الفلسطينية، وأنه يخدم عن غير قصد الصهيونية، وأنه يفعل تماماً ما تريد منه المنظمة الصهيونية أن يفعل.

---

(1) عوني عبدالهادي: **أوراق خاصة**، ص118 – 119.

obeikandl.com

واعتبره الأعضاء أنه تبدل هائل في السياسة البريطانية، وأنهم لا يستطيعون إهمال سياسة أنهت سياسة الوطن القومي في فلسطين.[1]

عندما لم تفلح اللجنة العربية العليا في إقناع رئيسها الحاج أمين الحسيني بقبول الكتاب الأبيض في الأسبوع الثالث من النقاش الحاد، ثم الاتفاق على إرسال عزت طنوس لمقابلة مالكوم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية لتوضيح بعض النقاط، وقام عزت طنوس وقابل وزير المستعمرات الذي رد عليه الوزير بقوله: "عد إلى اللجنة العربية العليا وانصحها بضرورة قبول الكتاب الأبيض فوراً، لأن قبول مجلس العموم البريطاني للسياسة الجديدة في فلسطين لم يتم إلا بصعوبة قصوى... وعلى العرب ألا يفرطوا بهذه الفرصة الذهبية." وعاد طنوس بهذه الرسالة إلا أن المفتي أصر على الرفض.

وأخيراً أبلغه ماكدونالد: "سيكون شيئاً مؤسفاً إذا رفضت اللجنة العربية العليا، سياسة جهدت الحكومة في إقامتها ضد صعوبات كبرى وإذا أضعتم هذه الفرصة الذهبية، فلن تعود أبداً."[2] ومن الواضح أن الحاج أمين الحسيني جانبه الصواب في مسألة الكتاب الأبيض لعام 1939 برفضه المطلق له.

الموقف العربي من الكتاب الأبيض:

يروى عوني عبدالهادي في مذكراته عن مؤتمر لندن أن: "جميع ممثلي الدول العربية في المؤتمر كانوا يحبذون قبول الكتاب الأبيض، غير أنهم كانوا يقولون أنهم جاؤوا إلى المؤتمر لإبداء النصح للوفد الفلسطيني وأن الكلمة الأخيرة هي للوفد الفلسطيني مهما كان هذا الرأي."[3]

---

(1) عزت طنوس: **الفلسطينيون**، ص251.

(2) المرجع السابق، ص253 – 254.

وللمزيد أنظر: عوني عبدالهادي: **أوراق خاصة**، محفوظة في منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، رسالة من عوني عبدالهادي إلى علي ماهر، 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1939 (وردت في بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**، ص397).

(3) عوني عبدالهادي: **أوراق خاصة**، إعداد خيرية قاسمية، ص115.

ويبدو أن الجميع في الوطن العربي كانت له رغبة واضحة في القبول، ولكن الجهة العربية التي قبلت به رسمياً كانت الأردن على لسان رئيس وزراءه توفيق أبوالهدى.[1] وأن نوري السعيد قد قدم مذكرة للوزير البريطاني ماكدونالد يعلن موافقته على ما جاء في الكتاب الأبيض.[2]

واتخذت الولايات المتحدة موقفاً سلبياً من الكتاب الأبيض، وعبر السفير الأمريكي في لندن عن استياء حكومته مما جاء فيه.[3] وأعلن وزير الخارجية الأمريكية أن شعب بلاده وحكومته "يراقبان بحذر التطورات الجارية في فلسطين فيما يتعلق بمسألة الوطن القومي اليهودي الذي يبديان نحوه تعاطفاً شديداً."[4]

الأسباب التي يمكن أن تكون وراء رفض المفتى الشديد للكتاب الأبيض:

يقول أحمد الشقيري: "لم يكن الكتاب الأبيض محققاً لمطالبنا القومية بكاملها، بل لم يكن يخلو من فجوات وسقطات، ولكنه كان خطوة على الطريق."[5]

وكانت جميع الدول العربية، برسلها وسفرائها في بيروت، تلح على اللجنة العربية العليا بقبول الكتاب كحل مرحلي، يضع زمام الأمور بأيدينا، معظمها إن لم يكن كلها، فقد كان ثلثا الحكومة المقترحة الفلسطينية من العرب والثلث الباقي من اليهود. ويقول عوني عبدالهادي وهو من القيادة الفلسطينية"... أنه لا يتفق في صيغته الحاضرة ومبادئ العرب القومية لذلك لا يمكن قبوله بجملته، ومن جهة ثانية، فقد جاء غامضاً في كثير من مواده... والذي يخشى منه أن الحكومة البريطانية قد تتخذ من الحرب الحالية فرصة للتسويف في تنفيذ ما جاء في الكتاب المذكور من مبادئ في مصلحة

---

(1) Esco Foundation for Palestine, "**Palestine**: **A Study of Jewish**, **Arab**, **and British Policies**" P. 909.

(2) عوني عبدالهادي: **أوراق خاصة**، إعداد خيرية قاسمية، ص125.

(3) د. أميل توما: **جذور القضية الفلسطينية**، دار الجليل، دمشق، 1981، ص32.

(4) J. C. Harewitz: **The Struggle For Palestine**, New York W. W. Nortan Co. Inc. 1950, P. 95.

(ورد في أميل توما: **جذور القضية الفلسطينية**، ص30)

(5) د. كامل محمود خله: **فلسطين والانتداب البريطاني 1932 – 1939**، ص478.

obeikandl.com

العرب..."[1] ، وحتى لو كان ذلك صحيحاً فما هي الخيارات التي كانت متاحة وتحقق وقف المشروع القومي اليهودي!

أما حزب الدفاع المعارض فقد دعا إلى اجتماع في فندق الملك داوود بالقدس في 29 أيار/ مايو 1939، حضره نحو 1400 شخص أعلنوا فيه تأييدهم للكتاب الأبيض ولسياسة الحكومة البريطانية لحل القضية.[2]

"أما المكتب العربي فسجل تعليقاً حول الكتاب الأبيض قال فيه: "هو حل وسط ومحاولة جديدة لتعيين التوازن بين الفريقين وليس فيه خروج عن منهج السياسة البريطانية نحو القضية..."[3]

وكان من المعروف في ذلك الوقت أن الحكومة البريطانية مستعدة أن تتعاون في تنفيذ الكتاب الأبيض مع جمال الحسيني لا مع الحاج أمين الحسيني، فازداد عداء المفتى للكتاب الأبيض وكان يقول أن المجاهدين في الثورة الفلسطينية (1936 – 1939) يرفضون الكتاب الأبيض، ونزلت أكثرية أعضاء اللجنة العربية العليا مثل عوني عبدالهادي، وجمال الحسيني، وأحمد حلمي وحسين الخالدي والذين كانوا قد أعلنوا قبولهم بالكتاب – عند رغبة المجاهدين.

ولا شك أن موقف المفتى أثار جدلاً تاريخياً حول مسألة رفضه بشدة للكتاب الأبيض، ولا نعتقد أن ذلك كان خلافاً بين الذين بنوا حكمهم على مقياس المبادئ الوطنية والقومية وبين الذين بنوا موقفهم على أساس من السياسة الواقعية فقط، ونعتقد أن هناك جملة من العوامل أدت إلى التمسك المطلق من قبل المفتي بهذا الرفض، فقد كان رهان المفتى يميل نحو دول المحور ألمانيا وإيطاليا أكثر بكثير من ميله إلى بريطانيا التي لاحقته وأبعدته وحاولت خلق بدائل عنه.

وكان المفتى يدعو إلى مفاوضة دول المحور على أسس محددة، ودعا علناً إلى التعاون مع ألمانيا أثناء إقامته في عاصمتها برلين، ولا شك أن المفتى قد أظهر هذا التعاون مع ألمانيا بأمل أن

---

(1) د. خيرية قاسمية: **أوراق عوني عبدالهادي**، ص110 – 111.

(2) مهدي عبدالهادي: **المسألة الفلسطينية**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت – صيدا، الطبعة الأولى، 1975، ص72.

(3) د. كامل محمود خله: **فلسطين والانتداب البريطاني 1932 – 1939**، ص478.

تبادله التأييد والدعم، فقد تبني المفتى مشروعاً للتعاون معها على أن تعتبر ألمانيا الوطن القومي اليهودي كياناً غير شرعياً، وتؤيد حق العرب في حل المسألة الفلسطينية وفق مصالحهم القومية وتعترف ألمانيا وحليفتها إيطاليا بالاستقلال التام للبلاد العربية، وتعلنا أن ليس لهما مطامع في مصر والسودان وتلغيا القيود التي تضعها بريطانيا على استقلالهما.[1]

وكان المفتى قد قدم عرضاً سابقاً في أيلول/ سبتمبر 1939، أي بعد صدور الكتاب الأبيض 1939 حين تعهد بأن يعمل العرب المتعاونون مع ألمانيا على تنمية التجارة الألمانية مع العالمين العربي والإسلامي، ومكافحة الشيوعية ومقاطعة البضائع اليهودية "والاستمرار بأعمال العنف في كافة المستعمرات الفرنسية والمناطق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي والتي يقطنها عرب أو مسلمون."[2]

وأيضاً فقد انتقل مفتى فلسطين من لبنان إلى العراق والتقت سياسة الطرفين، العراقي والفلسطيني وخاصة في مجرى الحوادث التي شهدتها العراق بين ربيعي 1940 – 1941 عند نقطة مهمة تقضى بالعمل المشترك لإنقاذ فلسطين من الخطر الصهيوني الذي يدعمه الانتداب البريطاني، والموقف الحربي في مطلع 1940 لم يكن في مصلحة بريطانيا، وكان الاتحاد السوفيتي لا يزال متحالفاً مع ألمانيا النازية، وكذلك لم تكن الولايات المتحدة قد دخلت الحرب مع الحلفاء وكانت تركيا على الحياد، وإيران كذلك دون إخفاء الميل إلى دول المحور، وعلى العموم فقد لعب المفتي دوراً هاماً في التوفيق بين رشيد عالي الكيلاني وكبار القادة العسكريين العراقيين، وعندما انتقلت وزارة الكيلاني لتحديد موقف العراق من المعسكرين المتحاربين برزت ثلاثة اتجاهات، الأول يقول بالانحياز الكامل إلى جانب الحلفاء ومثله نوري السعيد والثاني يري ضرورة مساومة بريطانيا بمنح الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير، وتسليح الجيش العراقي، والثالث الذي أيده الحاج أمين الحسيني فكان يدعو إلى التريث في الانحياز ريثما ينجلي الموقف العسكري في الشمال الإفريقي والاتجاه الذي تغلب

(1) أنظر المشرع في: **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**، الجزء الثالث، صامد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص315 – 316.

(2) المصدر السابق.

في النهاية، وأيده المفتي والكيلاني كان يدعو إلى الشروع في مفاوضة دولتي المحور ألمانيا وإيطاليا على أسس محددة.[1]

وبهذا نستطيع القول أن جملة من العوامل المحلية والإقليمية والدولية أسهمت بنسب متفاوتة في تقرير مسألة الرفض للكتاب الأبيض، ولقد جرب المفتي كثيراً وعود بريطانيا التي أخلت بها دائماً وعلى العموم فإن الدرس المستفاد من هذا المشروع البريطاني لا يبتعد كثيراً عما قاله د. عزت طنوس الذي شارك وأسهم إسهاماً كبيراً في دفع بريطانيا نحو الحقوق الفلسطينية في لقاءاته المتعددة مع مالكوم ماكدونالد وزير المستعمرات البريطانية قبل وبعد صدور الكتاب الأبيض، يقول طنوس: "والحق، أن أحداً منا لم يزعم أن الكتاب الأبيض مثالي لا شبهة فيه، ولكن أحداً منا أيضاً لا ينكر أنه تبدل هائل في السياسة الاستبدادية التي حكمت فلسطين، وأنه نقطة تحول حاسمة في تاريخها.." ويقول طنوس عن أعضاء اللجنة العربية العليا: "وأحس أنهم لا يستطيعون إهمال سياسة أنهت سياسة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، أو أن يرفضوا سياسة ألغت إقامة "دولة صهيونية" كما أوصت بها اللجنة الملكية "بيل" وتبنتها الحكومة البريطانية."[2]

وبالرغم من أنه لا يمكن الرهان في ذلك الوقت على السياسة البريطانية التي أملت عليها الظروف المحلية والدولية سلوكها فإن الفلسطينيين لم يكونوا ليخسروا شيئاً بموافقتهم على الكتاب الأبيض، فقد كانت هناك نسبة معينة ولو قليلة من النجاح، وإذا قرأنا الأحداث التي أصبحت واضحة لنا جميعاً فإنه يتضح أن المفتي لم يكن على صواب تماماً عندما رفض الكتاب الأبيض، فقد عاد إلينا التقسيم من جديد، كان التقسيم الأول عام 1937 بثوب بريطاني خالص، وأطل علينا التقسيم الثاني بثوب الأمم المتحدة عام 1947. فقد كان الكتاب الأبيض 1939 فرصة تاريخية، لم نساعد على تثبيتها والتمسك بها.

(1) وزارة الدفاع الوطني – الجيش اللبناني: **القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، 1973، ص241 – 242.

(2) د. عزت طنوس: **الفلسطينيون**، ص251 – 252.

ثانياً: قرار التقسيم 1947:

في الثالث من أيلول/ سبتمبر أعلنت بريطانيا الحرب على ألمانيا، أي بعد عدة شهور فقط من إعلان كتابها الأبيض 1939 وفي نفس هذا اليوم عقدت الوكالة اليهودية اجتماعاً في القدس جاء فيه: "إن هذه الحرب التي فرضت الآن على بريطانيا العظمى من قبل ألمانيا النازية هي حربنا، وكل المساعدات التي سوف تكون ضمن إمكاناتنا، والتي سوف يسمح لنا بتقديمها إلى الجيش البريطاني وإلى الشعب البريطاني سوف نقدمها بكل إخلاص."[1] وكانت عبارة عن رسالة أرسلتها الوكالة اليهودية إلى رئيس الوزراء البريطاني. وعلى إثر هذا الموقف الواضح من اليهود بالوقوف إلى جانب بريطانيا بدأو بتسجيل المتطوعين الذين وصل عددهم (36034) من الرجال والنساء وأوقفوا عملياتهم الإرهابية، وأوقفوا بث إذاعتهم التي ابتدأت بعد الكتاب الأبيض، وطالب اليهود بقوة عسكرية مستقلة من اليهود تحارب مع الجيش البريطاني. وبعد إلحاح صهيوني على الحكومة البريطانية لتشكيل قوات يهودية خاصة، تمت موافقة وزارة الحربية البريطانية في 20 أيلول/ سبتمبر 1944 على تشكيل لواء يهودي من يهود فلسطين بواسطة الوكالة اليهودية، وقد تكونت هذه الوحدات المحاربة عند تشكيلها من 5358 جندياً وهكذا تحقق الحلم الصهيوني بقتال النازية تحت علمها الخاص.[2] وقد طلبت السلطات البريطانية من قطاع الصناعة اليهودية في فلسطين بتزويدها ببعض الأسلحة، فقامت المصانع اليهودية بإنتاج السلاح، وخاصة مدافع الهاون وقذائفها وقد تمكنوا من تعبئة مخازن الهاجانا خلال الحرب.[3]

(1) Esco Foundation for Palestine, "**Palestine**: **A Study of Jewish**, **Arab**, **and British Policies**" P. 1021.

(2) حمد طرابين: **فلسطين في خطط الصهيونية والاستعمار 1939 – 1947**، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1972، ص34، 38.

(3) المرجع السابق.

أما على الصعيد السياسي العالمي فيمكن الأخذ بما "ذهب إليه الكثيرون ممن اعتبروا صدور الكتاب الأبيض لعام 1939 تاريخياً لبداية التوجيه الصهيوني نحو الاعتماد أساساً على الولايات المتحدة الأمريكية."[1]

وقد ترافق ذلك مع ظهور الشكوك الصهيونية بنوايا بريطانيا بعد صدور الكتاب الأبيض، فأوجد الأساس الذي حمل القيادات الصهيونية على نقل مركز استنادها الأساس من لندن إلى واشنطن، وأنشأت الصهيونية مجلس الطوارئ الصهيوني – الأمريكي للإشراف على تطوير وتنظيم العلاقات بين البلدين.[2] لقد أدى تبدل مراكز القوى العالمية إلى أن تصبح الولايات المتحدة الأمريكية شريكاً لبريطانيا في صنع مستقبل فلسطين واعترفت بريطانيا بهذه الشراكة حين قبلت بتشكيل لجنة أمريكية – بريطانية تبحث مسألة الهجرة إلى فلسطين، وفي 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1945 صرح وزير الخارجية البريطانية أن حكومته ستدرس مستقبل فلسطين في ضوء توصيات هذه اللجنة "مع العرب واليهود والولايات المتحدة."[3]

وفي عام 1944 صرح الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت علناً ضد سياسة بريطانيا فقال في 16 آذار/ مارس 1944 "إن الولايات المتحدة لم تعط قط موافقتها على الكتاب الأبيض..." وانتقد روزفلت التعقيدات التي تفرضها السلطات البريطانية على الهجرة اليهودية ودعا إلى أن "ينصف أولئك الذين ينشدون وطناً قومياً لليهود."[4]

---

(1) د. أميل توما: **جذور القضية الفلسطينية**، ص277.

(2) قيس مراد قدري: **الصهيونية وأثرها على السياسة الأمريكية 1939 – 1948**، مركز الأبحاث، م. ت. ف، بيروت، 1982، ص17. أنظر كذلك: فيصل حوراني: **جذور الرفض الفلسطيني 1918 – 1948**، ص424.

(3) د. خالد فلاح علي: **فلسطين والإنتداب البريطاني 1939 – 1948**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، ص203 – 204.

(4) **وثائق أساسية في الصراع العربي الصهيوني**، ص326.

وكانت قمة التأييد الأمريكي في القرار الإجماعي الذي صدر عن الكونجرس الأمريكي في 19 كانون الثاني/ يناير 1945 لجعل أبواب فلسطين مفتوحة لدخول اليهود بحرية إلى ذلك القطر إلى أقصى قدرته، واستئناف بناء فلسطين كوطن قومي لليهود.[1]

لقد استغلت الحركة الصهيونية الحرب العالمية الثانية لمصالحها الكاملة من نواح عديدة، حتى بات موقعها بعد الحرب أقوى بكثير منه قبلها، ونجحت في إلغاء الكتاب الأبيض ونجحت في خلق جيش قوى لها، فقد وصفت حكومة الانتداب سنة 1946 أن الهاجانا مسلحة تسليحاً جيداً ولها قوة دائمة من السكان تبلغ 40.000 مقاتل غير قوة البوليس والبالماخ بمعدات كاملة.[2]

وفي عام 1946 تخلت الحكومة البريطانية نهائياً عن سياسة الكتاب الأبيض، ولم يعد هناك ما يحسب له الحساب.

ميزان القوة العربية يزداد ضعفاً:

على الصعيد السياسي كان العمل العربي في الدرجة الأولى قائماً على ردود الفعل للتحركات الصهيونية، وعلى الصعيد العسكري لم تبادر الدول العربية أثناء الحرب إلى تحسين أوضاع جيوشها كما فعلت الصهيونية.

وفي فلسطين أصيبت الحركة الوطنية الفلسطينية بنكسة جديدة بسبب الضعف الذي اعترى الثورة الفلسطينية في نهايتها وتوقفها بعد ذلك، ونتيجة لوجود القيادة الفلسطينية إما في السجن وإما في المنفى خارج فلسطين. لقد خرج اليهود من الحرب كأقوى ما يكون وخرج العرب منها وهم أضعف ما يكون.

---

(1) **ملف وثائق فلسطين 1937 – 1949**، ص763.

(2) Sami Hadawi, Bitter Harvest: **Palestine 1914 – 1967**, New York, The New world press, 1967, P. 68.

obeikandl.com

فلسطين على جدول أعمال الأمم المتحدة:

بحث ممثل بريطانيا لدى الأمم المتحدة "الكسندر كاداغون" قبل نهاية فبراير 1947، مع سكرتير عام الأمم المتحدة "تريغفى لى" وسائل نقل القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة.

ورفع الوفد البريطاني في الثاني من أبريل 1947 مذكرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بالإنابة، يطلب فيها وضع قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة المقبلة.

وتحسباً من عدم توصل الجمعية العامة في دورتها المقبلة إلى قرار دون القيام بدراسة المسألة الفلسطينية مقدماً والتحقيق فيها بإشراف الأمم المتحدة، إرتؤى عقد دورة خاصة بأسرع ما يمكن من أجل تشكيل لجنة خاصة لذلك، إلى حين انعقاد الدورة العادية.[1]

وعندما عقدت الدورة في 28 نيسان/ أبريل 1947 منعت الهيئة العربية العليا من الكلام، بينما تكلم أمام الدورة في اللجنة السياسية وفد الوكالة العربية مما أغضب المندوبين العرب لعدم دعوة ممثلين عن الهيئة العربية العليا وأعلنوا امتناعهم عن المناقشة ما لم يتم دعوتهم، ونتيجة لذلك أعلن مندوب بريطانيا واعترف بأن الهيئة العربية تمثل عرب فلسطين تمثيلاً كاملاً، وحينئذٍ تقرر منحها حق الكلام.[2] وفي جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة في 7 أيار/ مايو 1947 صدر القرار رقم 105 الذي يقول: "إن الجمعية العامة تؤكد إن قرار اللجنة الأولى في منح الهيئة العربية فرصة الإدلاء بشهادتها يفسر نوايا الجمعية تفسيراً صحيحاً."[3]

(1) Sami Hadawi and Robert John: "**The Palestine Diary**",PP. 123–125.

(2) محمد عزة دروزة: **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الرابع، ص92.

(3) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي 1947 – 1974**، مراجعة وتحقيق جورج طعمه، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1975، ص3.

وبناء على ذلك أبرقت الهيئة العربية من القاهرة إلى السكرتير العام للأمم المتحدة بأسماء الوفد الفلسطيني الذي تشكل من: أميل الغورى، رجائى الحسيني، هنري كتن، واصف كمال، عيسي نخلة وراسم الخالدي.[1]

تأليف لجنة خاصة لفلسطين (UNSCOP):

في 15 أيار/ مايو 1947، قررت هيئة الأمم المتحدة تشكيل لجنة خاصة والتي عرفت بالأونسكوب UNSCOP (United Nation Special Committee on Palestine) وقد تشكلت وفقاً لقرار رقم 106، وكلفت بإعداد تقرير حول المسألة الفلسطينية، وأعطيت أوسع السلطات في التأكد من الحقائق وتسجيلها، وفى تحرى جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وعلى اللجنة تلقى الشهادات الخطية والشفهية ودرسها من السلطة المنتدبة، وممثلي سكان فلسطين، ومن الحكومات والمنظمات والأفراد، وأن تولى المصالح الدينية الإسلامية واليهودية والمسيحية في فلسطين أقصى غايتها.

وعلى اللجنة الخاصة أن تعد تقريراً للجمعية العامة، وأن تقدم الاقتراحات التي تراها ملائمة لحل قضية فلسطين. كما يجب أن يصل تقرير اللجنة الخاصة إلى الأمين العام في وقت لا يتعدى الأول من أيلول/ سبتمبر 1947.[2]

وقد تألفت هذه اللجنة من ممثلين لإحدى عشرة دولة وهي: النمسا، كندا، تشيكوسلوفاكيا، غواتيملا، الهند، هولندا، إيران، البيرو، السويد، الاورغواى، يوغسلافيا.

قامت اللجنة بزيارة فلسطين يوم 17 حزيران/ يونيه 1947 وقد قاطعت الهيئة العربية هذه اللجنة، وأرسلت برقية إلى السكرتير العام للأمم المتحدة تعلمه بذلك في 13 حزيران/ يونيه 1947

---

(1) The Nation Associate, **The Arab Higher Committee**: **Its Origans**, **personnel and purposes**, New York, n. p., 1947, P. 4.

(ورد في بيان نويهض الحوت، **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**، ص567).

(2) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي 1947 – 1974**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد الأول، الطبعة الثالثة، بيروت، 1993، ص3.

تقول أن أسباب رفضها: "عدم إدراج هيئة الأمم موضوع إنهاء الانتداب، وإعلان استقلال فلسطين على جدول أعمالها في الدورة الخاصة، والإخفاق في فصل موضوع اللاجئين اليهود عن المشكلة الفلسطينية... إن الحقوق الطبيعية لعرب فلسطين من البديهيات ولا يجوز إخضاعها للتحقيق المتواصل فهي تستحق أن يعترف بها على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة."[1]

وفي برقية أخرى أرسلتها الهيئة العربية إلى وزراء الخارجية العرب الذين قابلوا اللجنة الخاصة في لبنان في 22 تموز/ يوليو 1947 بينت فيها: "أن اللين والاعتدال في مطالب العرب، لا يتلائم وشدة الاندفاع الصهيوني وغلوهم في مطالبهم إلى درجة التهور فالصهيونيون الذين هم أجانب... يتواقحون في مطالبهم إلى حد المطالبة بدولة يهودية في جميع أنحاء فلسطين، وشرق الأردن وغيرها..."

في حين يطالب العرب كما جاء في مشروع الدولة العربية الذي قدم إلى بريطانيا في مؤتمر لندن سنة 1946، بدولة فلسطينية، لا بدولة عربية، ويعترفون لليهود بحق الثلث في الجمعية التأسيسية وفي شئون البلاد كلها.[2]

وفي 22 تموز/ يوليو 1947 عرض وزير خارجية لبنان وباسم الدول العربية على اللجنة الوثائق والمستندات الدولية والتاريخية والطبيعية لعروبة فلسطين وحقها في الاستقلال والسيادة العربية، وطالب بقيام دولة مستقلة يتمتع بها العرب واليهود على السواء.

وفي جنيف وضعت اللجنة الخاصة تقريرها الذي نشر في شهر أيلول/ سبتمبر 1947 أثناء انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة[3]، واحتوى التقرير على ضرورة إنهاء الانتداب، وإعطاء فلسطين استقلالها، وأن هناك مرحلة انتقالية تشرف عليها الأمم المتحدة، وضرورة المحافظة على الطابع الديني للأماكن المقدسة.

---

(1) Sami Hadawi and Robert John: "**The Palestine Diary**",PP.154 – 155.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، **وثائق محفوظة، الملف رقم ث/ III/ 1، الوثيقة رقم 6** (وردت في بيان نويهض الحوت: **القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917 – 1948**، ص570).

(3) مهدي عبدالهادي: **المسألة الفلسطينية**، ص98.

obeikandl.com

واختلفت اللجنة في تصورها السياسي للمستقبل فانقسمت إلى مجموعة الأكثرية ومجموعة الأقلية، واقترحت مجموعة الأكثرية أو الأغلبية مشروعاً يقضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وأن يكون للقدس خارج التقسيم وضعها الخاص تحت إشراف الأمم المتحدة.

وتقدمت الأقلية بمشروع مختلف وهو يقضي بإنشاء الدولة الفدرالية المؤلفة من دولة عربية ودولة يهودية، وتكون القدس عاصمة للدولة الفيدرالية[1] ويتكون تقرير لجنة الأنسكوب من حوالي مائة وثلاثين صفحة، وكانت أهميته البالغة أنه أسس هيكلاً للتقسيم باسم الأمم المتحدة.

وقد رفض العرب هذا المشروع جملة وتفصيلاً، وأصدرت الهيئة العربية في الأول من أيلول/ سبتمبر 1947 مذكرة بعدم الموافقة على التقسيم والدولة الفيدرالية وجاء في المذكرة: "إن هذين الاقتراحين يخالفان بداهة كل أماني العرب ومطاليبهم وميثاقهم القومي، كما يخالفان ميثاق هيئة الأمم المتحدة، وجميع مبادئ الحق والعدل، وفيهما من الجرأة على الحق والمنطق والتاريخ والتجاوز على حقوق عرب فلسطين... والأمة العربية... والعالم الإسلامي... ما لا سبيل معه إلى مناقشة أو مساومة، وما لا يقابل إلا بالرفض البات والإنكار المطلق..."[2]

أما على الصعيد العربي فقد عقدت اللجنة السياسية التابعة للجامعة العربية من 16 – 19 أيلول/ سبتمبر 1947 اجتماعاتها على مستوى رؤساء الوزارات وجاء في الرد: "إن مقترحات لجنة التحقيق تنطوي على إهدار فاضح لحقوق عرب فلسطين الطبيعية في الاستقلال، كما تنطوي على خرق لجميع العهود التي قطعت للعرب وللمبادئ التي تقوم عليها منظمة الأمم المتحدة، وأعربت اللجنة السياسية أنها ترى في تنفيذ هذه المقترحات خطراً محققاً يهدد أمن فلسطين، والأمن والسلام في البلاد العربية جميعا."[3]

---

(1) أنظر نص القرار رقم 181 الدورة 2 بتاريخ 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي**، المجلد الأول 1947 – 1974، ص4 – 16.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، **وثائق محفوظة، الملف رقم ت/ III، الوثيقة رقم 39**، وكذلك راجع الوثيقة رقم 53 **"بيان الهيئة العربية العليا لفلسطين رداً على تقرير لجنة التحقيق الدولية"**

(3) محمد عزة دروزة: **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، الجزء الأول، ص93.

صدور قرار التقسيم:

شكلت الجمعية العامة في 23 سبتمبر/ أيلول 1947 لجنة خاصة للقضية الفلسطينية، وقررت اللجنة دعوة الأطراف الثلاثة لحضور المناقشات والإدلاء بآرائهم وهذه الأطراف هي: بريطانيا والوكالة اليهودية والهيئة العربية العليا، وفي البداية طلبت اللجنة الاستماع أولاً إلى الأطراف الثلاثة ثم يجرى النقاش.

وتحدث أولاً ممثل بريطانيا آرثر كريش جونز، وأعلن موافقة بريطانيا الكاملة لتوصيات الأنسكوب، وضرورة إنهاء الانتداب فوراً ودون تحفظ.[1]

أما مندوب الهيئة العربية العليا رجائى الحسيني فقد تحدث في 9 أيلول/ سبتمبر 1947 مبيناً أن حقوق عرب فلسطين قد تعرضت بما لا يقل عن ثمانية عشر تحقيقاً خلال فترة الانتداب، ولم تؤد هذه التحقيقات إلى أي نتيجة، وأن رفض الهيئة العربية التعاون مع لجنة التحقيق الدولية، وهي اللجنة التاسعة عشرة، أمر لا يدعو للدهشة. وبعد استعرض الأغراض اليهودية والبريطانية قال: "ولكنهم (اليهود) أرادوا السلطة، وقد كانوا يملكون المطامع والمخططات السياسية بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية لفلسطين والشرق الأدنى."

تم طرح المبادئ العامة للحل:

أولاً: أن دولة عربية يجب أن تنشأ على أرض فلسطين كلها وعلى أسس ديمقراطية.

ثانياً: أن الدولة العربية لفلسطين سوف تحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة للجميع أمام القانون.

ثالثاً: أن الدولة العربية لفلسطين سوف تحترم الحقوق الشرعية للأقليات ومصالحها.

(1) Sami Hadawi and Robert John: "**The Palestine Diary**", PP.193 –194.

رابعاً: إن حرية العبادة وزيارة الأماكن المقدسة ستكون متاحة للجميع.[1]

وتحدث في الجلسة العديد من الشخصيات العربية مثل كميل شمعون ونوري السعيد، والأمير فيصل آل سعود وغيرهم وتحدث كميل شمعون باسم الدول العربية على أساس تسوية أهم ما فيها الموافقة على إقامة دولة فيدرالية يراعي فيها وجود أقلية عربية في المنطقة اليهودية، وأقلية يهودية في المنطقة العربية.

وتحدث وايزمان باسم الوكالة اليهودية والحركة الصهيونية في 18 تشرين الثاني/ أكتوبر 1947: "إن شعبنا يسعى وراء إيجاد وطن لا ملجأ ولا مأوي ولا مجرد مكان نستفئ بظله... وعندما تشرع هذه اللجنة بوضع الخطة لخلق دولة يهودية فإنها ستؤدي رسالة تاريخية هامة. وعلى الرغم من ضيق نطاق هذا المشروع فإن له المقام الأسمى في تقدير الفكر الحر..." وكان حديث وايزمان طويلاً وختمه بمناشدة هذه الهيئة الكبرى التي يتمثل فيها الضمير العالمي بمنح اليهود هذه الفرصة السانحة، تظهرون أمانتكم ووفائكم لأنبل المثل العليا التي أدركها قبلاً أسلافنا وآباؤنا ونقلوها بدورهم إلى ميراث العالم المشترك.

وأعلن المندوب الأمريكي تأييد حكومته لتوصيات لجنة التحقيق العامة، ثم لتوصية الأكثرية فيها بتقسيم فلسطين على أن يكون لكافة سكانها حق الانتفاع بالموانئ والمياه والحصول على ضمانات دستورية، وأعلن المندوب السوفيتي موافقة حكومته على توصية اللجنة بتقسيم فلسطين.

أما المندوب البريطاني فقد امتنع عن التصويت معلناً أن بلاده ليست على استعداد لتحمل عبء تنفيذ قرار أو حل لا يوافق عليه العرب واليهود معاً.

(1) Sami Hadawi and Robert John: "**The Palestine Diary**", PP.195–198.

وفي يوم السبت الموافق 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947 وافقت الجمعية على قرار تقسيم فلسطين وكانت النتيجة أن تبنت الجمعية قرار التقسيم بثلاثة وثلاثين صوتاً مقابل ثلاثة عشر صوتاً ضد القرار وامتناع عشرة عن التصويت.[1]

وهكذا تم تقسيم فلسطين وهو الحل الذي سعت إليه بريطانيا وأمريكا طويلاً وبذلتا ضغوطاً كبيرة على الدول المحايدة والصغيرة كان التقسيم بكل تفاصيله هو إرادة للقوى الاستعمارية متحالفة مع الصهيونية وتم فرضه على الأمم المتحدة بحكم الموازين القائمة.

خطة التقسيم:

تتكون خطة التقسيم من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول ويشمل دستور فلسطين وحكومتها المستقبلية. والجزء الثاني يشمل الحدود والجزء الثالث يشمل نظام خاص للقدس.

الجزء الأول: ويشمل على ضرورة انتهاء الانتداب على فلسطين، على ألا يتأخر عن 1 آب/ أغسطس 1948، وكذلك انسحاب القوات العسكرية للانتداب في نفس الموعد. وتنشأ فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية، والحكم الدولي الخاص لمدينة القدس، وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة. ويشتمل على خطوات تمهيدية للاستقلال وتكون هناك مرحلة انتقالية، وتجرى انتخابات لجمعية تأسيسية على أسس ديمقراطية، وتضع الجمعية التأسيسية لكل دولة مسودة دستور ديمقراطي. وتحوى هذا الجزء أربعة فصول عن الأماكن المقدسة وعن الحقوق الدينية وعن المواطنة والاتفاقيات الدولية، أما الفصل الرابع فهو أحكام متنوعة.

الجزء الثاني: ويشمل حدود الدولتين وتبيان حدود الدولة العربية واليهودية حسب خرائط موضوعة لهذا الغرض.

---

(1) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، **وثائق محفوظة، الوثيقة رقم 56 "نتائج التصويت على قرار التقسيم في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 1947"**. للمزيد أنظر: الدكتور محمد المجذوب: **"القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة" الموسوعة الفلسطينية**، القسم الخاص، المجلد السادس، الطبعة الأولى بيروت، 1990، ص129 وما بعدها.

obeikandi.com

الجزء الثالث: ويجعل للقدس نظام خاص منفصل وتتولى الأمم المتحدة إدارته ويعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية.[1]

ردود الفعل على القرار:

عارضت الهيئة العربية العليا قرار التقسيم، وأن رفضها للقرار ينبع من أن قرار التقسيم أعطى لليهود الأجانب جزءاً ثميناً من بلادهم العربية، وأن قرار التقسيم وضع في وطنهم أمة غريبة تهدد أمن الشرق، وأنه فرق بين فلسطين والأقطار العربية، ووضع عرب فلسطين اقتصادياً تحت رحمة اليهود، وجعل مدينة القدس تحت إشراف الأمم المتحدة.[2] وقد أعلنت الهيئة العربية العليا الإضراب العام لمدة ثلاثة أيام، وعم الغضب كل المدن الفلسطينية، ويم الجمعة عمت المظاهرات كل فلسطين وكان يوم التقسيم أسوأ يوم في تاريخ فلسطين منذ الاحتلال البريطاني.

وكذلك على الصعيد العربي خيم الحزن في العواصم والمدن العربية وعمت المظاهرات، وعم الغضب وأعلنت جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة نداء الجهاد العام، وافتتحت المكاتب للتطوع، وهوجمت المفوضيات الأجنبية في سوريا ولبنان وبغداد.[3]

وأعلنت وفود الصين وأفغانستان والهند وباكستان وإيران وتركيا واليونان ويوغسلافيا والعراق ومصر والسعودية واليمن ولبنان وسوريا وهي دول أعضاء في الأمم المتحدة، أعلنوا استنكارهم لمشروع التقسيم وأن قرار التقسيم يخالف بصراحة ووضوح أبسط قواعد العدالة ونصوص القانون، وأن القرار لا يستند إلى أي واقع ديمقراطي أو قواعد إنسانية، وعدم صلاحية الجمعية العامة في تقرير مصير الوطن الواحد وتجزئته.

---

(1) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي المجلد الأول 1947– 1974**، ص4.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، **وثائق محفوظة، الملف رقم ث/ V، الوثيقة رقم 18**.

(3) Sami Hadawi and Robert John: "**The Palestine Diary**" PP.275 –276.

وكذلك: محمد عزة دروزة: **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الخامس ص4 – 5.

ولقد رفضت جميع المحاولات والاقتراحات العربية بإحالة المسألة الفلسطينية وبالتحديد "قرار التقسيم ومدى مشروعيته" إلى محكمة العدل الدولية لإبداء المشورة القانونية حوله، حتى لا يصدر قرار تاريخي دولي بإدانة قرار التقسيم وإعلان بطلانه.[1]

تقول الكاتبة الأمريكية اليهودية "تابثيا بيتران" في مقال لها حول فلسطين والعرب والصهيونية: "إن قبول قرار التقسيم كان بداية لخطأ جسيم، ولم يكن تطبيقاً أو التزاماً بمبدأ تقرير المصير، برغم الظاهر بل مخالفة صارخة له... فقد كان يعني حتى في الحدود التي أقرتها الأمم المتحدة للدولتين العربية واليهودية، أن يحكم اليهود منفردين[2]، دولة تشتمل على 50% من العرب، ويملك فيها العرب 90% من الأرض."

لقد منح القرار مكافأة لليهود حيث حصل ثلث السكان ممن يملكون أقل من 6% من الأرض على 65% من المجموع الكلي لفلسطين.

الضغوط الأمريكية لإنجاح التصويت على القرار:

اعترف الرئيس الأمريكي هارى ترومان الذي كان يستعد لخوض معركة الانتخابات الرئاسية بتعرضه للضغوط اليهودية وحول ذلك يقول:

> "... وكان أبرز القادة اليهود في الولايات المتحدة يمارسون كل أنواع الضغوط عليّ لحملي على تسخير قدرة أمريكا وقواتها من أجل دعم رغبتهم في فلسطين... والواقع أن الأمم المتحدة لم تخضع وحدها لضغوط لم يسبق لها أن عرفتها من قبل، بل إن البيت الأبيض، هو أيضاً قد تعرض لهجوم حقيقي.
>
> واعتقد أنني لم أتعرض يوماً لحملة دعائية بهذه الشدة، إن ضراوة بعض القادة الصهيونيين المتطرفين الذين كانت تحركهم دوافع سياسية، والذين

(1) مهدي عبدالهادي: **المسألة الفلسطينية**، ص112.

(2) المصدر السابق، ص109.

obeikandl.com

كانوا يستعملون التهديد السياسي، كانت تزعجني وتضايقني..... وخلال الأيام التي تلت التصويت على التقسيم في الأمم المتحدة، لم يخف الضغط الذي مارسه اليهود على البيت الأبيض. لقد كان هناك أفراد وجماعات يطالبونني بلهجة تهجم أو انتخاب، بإيقاف العرب، ومنع البريطانيين من تأييدهم، وإرسال جنود أمريكيين والقيام بهذا أو ذاك..."[1]

ويقول الدكتور عزت طنوس: "وقد تمكن الرئيس الأمريكي "ترومان" بالتهديد والضغط الشديد من التأثير على عدد كبير من البلدان وإجبارها على التصويت على قرار التقسيم... وقد ثبت أن التهديد شمل: ليبيريا، هاييتي، الصين، كندا، اليونان، اللوكسمبرج، الأرجنتين، كولومبيا، والسلفادور..."[2]

واعترف عضو الكونجرس الأمريكي "لورنس سميث" في 1947/12/18 أمام الكونجرس بأن مناورات دنيئة سبقت التصويت على خطة التقسيم وقال:

"... لقد كان القرار يتطلب أكثرية الثلثين لإقراره، وأجل التصويت مرتين، وفي أثناء ذلك تعرض مندوبو ثلاث دول صغيرة (هايتي وليبيريا والفلبين) لضغط شديد لأن أصواتها كانت حاسمة وكافية لاستكمال أكثرية الثلثين، علماً بأن هذه الدول كانت في السابق تعارض التقسيم... إن الضغوط... تشكل عملاً ذميماً."[3]

---

(1) Harry Truman: "**Memoires**", Paris, 1956, vol. I, PP. 161 et ets.

(ورد في **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الخاص، المجلد السادس، ص142).

(2) عزت طنوس: **الفلسطينيون**، ص345.

وكذلك: أنظر:

Arnold Toynbee: "**A study of History**", vol. 8, London, Oxford University press, 1963, P. 290.

(ورد في **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الخاص، المجلد 6، ص137).

للمزيد أنظر: محمد حسنين هيكل: "**التفكير العسكري الإسرائيلي الآن**"، الأهرام، 1959/8/9.

(3) **U. S. Congressional Record**, 18/12/1947, P. 1176.

(ورد في **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الخاص، المجلد رقم 6، ص142).

وعن ذلك يقول وزير الدفاع الأمريكي "جيمس فورستول" في مذكراته: "إن الطريقة التي استخدمت في الضغط والقسوة على الأمم الأخرى في الجمعية العمومية كانت شبه فضيحة."[1] وكذلك ذكر وزير الخارجية الأمريكية سمنر ولز (Sumner Welles) أنه "كان على الموظفين الأمريكيين، بموجب أمر مباشر صادر عن البيت الأبيض، ممارسة ضغوط مباشرة أو غير مباشرة لتأمين الأكثرية اللازمة للتصويت النهائي."[2]

وعالم الاجتماع الفرنسي اليهودي "مكسيم رودونسون" قال: إن الرغبة في إنشاء دولة يهودية خالصة أو دولة تحت السيطرة اليهودية في فلسطين العربية في القرن العشرين، لا يمكن أن تؤدي إلا إلى وضع من طراز استعماري يرافقه بروز ذهنية عرقية، وفي النهاية إلى مجابهة عسكرية بين العنصرين."[3]

بطلان قرار التقسيم:

يشوب قرار التقسيم شبهة واضحة بالبطلان لسببين جوهريين الأول منهما هذه المناورات التي تمت في عملية التصويت وهذا التأجيل في التصويت لمرتين متتاليتين لعدم حصول أغلبية الثلثين في كل مرة وأن الضغوط التي مورست على الدول الصغيرة من قبل الولايات المتحدة اعترف بها رئيس الولايات المتحدة نفسه ووزير خارجيته ووزير دفاعه وكذلك كثير من الصحف والكتاب وكذلك الدول المشاركة، وهذا وحده ينفي نزاهة التصويت وبطلان القرار.

أما السبب الثاني فهو تناقض قرار التقسيم مع حق تقرير المصير فالقرار يقسم فلسطين إلى دولتين مختلفتين دون إجراء استفتاء لمعرفة رغبات السكان، بل إن القرار جاء ضد رغبة أغلبية السكان

---

(1) Forrestal: **Les Memoires de Forrestal**, New York, The viking press, 1951, P. 363.

(2) S. Welles: **We Need not fail**, Boston, H. Mifflin, 1948, P. 63.

(ورد في **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد السادس، ص142).

(3) Maxime Rodinson: "**Israel fait Colonial**" les Temps Modernes, No. 253, 1967, PP. 68 – 69.

(ورد في **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الخاص، المجلد السادس، ص137).

بالإضافة إلى أن المساحة المقررة للدولة اليهودية بلغت حسب قرار التقسيم 56.47% من مجموع مساحة فلسطين، في الوقت الذي لم يكن فيه اليهود يملكون سوى 5.76% من أراضي فلسطين، وقرار التقسيم ينص على شكل الحكم في كل من الدولتين المقترحتين بعد التقسيم، وقد حدد قرار التقسيم كيفية تأسيس الهيئتين التشريعيتين، والتنفيذية في كل منهما ويحظر القرار تبديل بعض أحكامه إلا بالرجوع إلى الأمم المتحدة، وبذلك تفقد الدولتين حق السيادة.

وقد طلبت الجمعية العامة في بداية القرار من مجلس الأمن: "اتخاذ الإجراءات الضرورية المنصوص عليها في خطة التقسيم من أجل وضعها موضع التنفيذ." كما طلبت منه اعتبار كل محاولة لتعديل التسوية بالقوة تهديداً للسلام أو انتهاكاً له أو عملاً عدوانياً. ولكن مجلس الأمن لم يتخذ أي إجراء يتعلق بتطبيق القرار. "وعندما طلب من المجلس اتخاذ تدابير قسرية رفض وفضل دعوة الجمعية العامة إلى دورة استثنائية من أجل إيجاد حل للقضية. وافتتاح هذه الدورة يعني التخلي عن قرار التقسيم، وصدور القرار رقم 186، في 1948/5/14 عن الجمعية العامة بتعيين وسيط دولي للأمم المتحدة في فلسطين يعني الإجهاز على قرار التقسيم."[1]

والتقسيم أعطى الأراضي الخصبة للجانب اليهودي وأعطاها منفذاً على البحر الأحمر مما يوضح غاية رسم الخريطة بعيداً عن الواقع وقدرة تنفيذ ذلك وعن شرعية ذلك أو عدم شرعيته، وهذه الخطوط قسمت العديد من المدن والقرى إلى قسمين وأبعدتها عن أراضيها الزراعية التابعة لها فكان سهل الحولة الخصب الواقع حول طبريا، والسهل الساحلي على شاطئ البحر المتوسط ضمن الدولة اليهودية، وزاد الأمر تعقيداً أن جعلوا النقب ضمن الدولة اليهودية وكل سكانه من العرب. والغريب أن الدولة اليهودية المقترحة تحوى 498 ألفاً من اليهود و497 ألفاً من العرب ضمن إطار الدولة اليهودية، ولولا أنهم أخرجوا مدينة يافا من الدولة اليهودية وتعدادها 80 ألف عربي لكانت الدولة اليهودية المقترحة لليهود، اليهود فيها أقلية[2] وإذا أخذنا في الاعتبار تقرير اللجنة الفنية عام 1937

(1) الدكتور محمد المجذوب: **القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة**، ص143.

(2) الدكتور عزت طنوس: **الفلسطينيون**، ص338 – 339. وللمزيد: راجع **الكتاب الإحصائي لفلسطين عام 1936**، الجدول رقم 5 (ورد في **الموسوعة الفلسطينية**، القسم الخاص، المجلد 6، ص223).

والتي سبق لنا الحديث عنها في تقسيم لجنة بيل 1937 والتي ارتأت رفض التقسيم لأنه غير عملي وبالتالي قامت حكومة الانتداب بإلغاء التقسيم، وأصدرت كتابها الأبيض 1939 بمشروع إنشاء دولة فلسطينية خلال عشرة سنوات فإن قرار التقسيم عام 1947 قام على نفس الأسس التي قام عليها تقسيم عام 1937 والذي تم إلغاؤه من السلطات البريطانية.

وكذلك إذا أخذنا تقرير لجنة موم التي أعلنت عدم شرعية وعد بلفور الذي بنى عليه صك الانتداب والذي أدى إلى التقسيم فإن ذلك التقسيم يصبح غير شرعياً حسب ما أعلنه قاضي قضاة بريطانيا.

إن التقسيم كان ظلماً تاريخياً وقع على الشعب الفلسطيني الذي تحول إلى لاجئين بحكم الأطماع الصهيونية في الأرض الفلسطينية.

العرب يعلنون الحرب على التقسيم:

في نيسان أبريل 1947 قررت الحكومة البريطانية إنهاء انتدابها على فلسطين وفي السابع من ديسمبر رفعت اللجنة العسكرية التابعة للجامعة العربية تقريرها إلى الجامعة تبين أن الصهيونيين يملكون في فلسطين جيشاً كبيراً حسن التجهيز، ولإنقاذ فلسطين من الاحتلال الصهيوني، يجب أن تدخل الجيوش العربية إلى فلسطين وتقاتل مع الفلسطينيين، وفي الثامن من ديسمبر 1947 اجتمع مجلس الجامعة العربية الذي ضم ستة رؤساء وزارات بالإضافة إلى سفير اليمن في مصر ومندوب فلسطين وعبدالرحمن عزام الأمين العام لجامعة الدول العربية. ورؤساء الوزراء العرب هم: الأمير فيصل رئيس وزراء المملكة العربية السعودية، وفهمي النقراشي رئيس وزراء مصر، جميل مروم بيك رئيس وزراء سوريا وصالح جبر رئيس وزراء العراق، ورياض الصلح رئيس وزراء لبنان وفوزي الملقى رئيس وزراء الأردن. ودام الاجتماع عشرة أيام وكانت خلاصته أن التقسيم باطل، وخرق لميثاق الأمم المتحدة، وأنهم سيتخذون من التدابير ما هو كفيل بإلغاء التقسيم، وقد عزموا على دعم شعب فلسطين وإعادة أراضيهم وبيوتهم لهم حتى يصبحوا قادرين عن الدفاع عن أنفسهم.

أما القرارات السرية فكانت إلغاء قرار التقسيم بكل الوسائل على أن تكون فلسطين دولة عربية، وأن تقدم للجنة العسكرية 10.000 بندقية، وتجنيد المتطوعين لجيش الإنقاذ، وبعض الأموال من الحكومة المصرية مليون جنيه ومن الحكومة اليمنية مليون ريال. واجتمع مجلس الجامعة العربية عدة مرات وعلى العموم كانت الدول العربية قد أجمعت على دخول فلسطين لتحريرها.

وكانت المعطيات القائمة على الأرض توضح منذ البداية أن الإمكانيات العربية التي وضعت لتحرير فلسطين بعيدة كل البعد عن ذلك الهدف فكان مجموع الجيوش العربية كلها لا يتعدى 15 ألف، وكان يجب أن يكون على الأقل في حدود 50 ألف.[1] ثم إن الجيش الأردني كان تقريباً أقوى الجيوش العربية، كانت إدارته إنجليزية، ولم يذهب لتحرير فلسطين وإلغاء التقسيم، بل لتنفيذ التقسيم وهذا ما أكده جلوب باشا في كتيبه: "الشرق الأوسط" الذي قال فيه في صفحة 39: "لم يدخل الأردنيون الأراضي التي خصصتها الأمم المتحدة لإسرائيل، بل للدفاع عن الأراضي التي خصصت للعرب."[2] بل كان هناك ما هو أخطر من ذلك، وهو الاتفاق السري الذي عقد في وزارة الخارجية البريطانية في لندن بين توفيق أبوالهدى رئيس وزراء الأردن وكان يرافقه جلوب باشا وبين المستر بيفن وزير الخارجية البريطانية، تضم بموجبه الدولة العربية المقترحة التي نص عليها قرار الأمم المتحدة رقم 181 إلى شرق الأردن عند تنفيذ مشروع التقسيم.

وكانت الحكومة العراقية والوصي على عرشها الأمير عبد الإله ابن أخ الملك عبدالله، ونوري السعيد رجل العراق الثاني، تطابق سياستهم بالنسبة للمسألة الفلسطينية سياسة الأردن، وخاصة بعد مشاركة الحاج أمين الحسيني في انقلاب رشيد عالي الكيلاني عام 1941.[3] أما بقية البلدان الأخرى فلم يكن ينتظر منها مساعدات ذي بال عدا مصر التي أرسلت جيشاً لا يتعدى 5000 جندي بينما كان يمكن أن يكون هذا الجيش أضعافاً مضاعفة.

---

(1) محمد عزة دروزة: **القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها**، ص165 – 166.

(2) د. عزت طنوس: **الفلسطينيون**، ص359 – 360.

(3) المصدر السابق.

وخلاصة القول أن الحرب على التقسيم لم تكن لمنعه بل كانت تكريساً للتقسيم الذي راح ضحيته الشعب الفلسطيني.

هذا هو الحال فشل سياسي في الأمم المتحدة، وفشل عسكري في ميدان القتال، ولا بأس من القول أن معظم الدول العربية لم تكن مستقلة في ذلك الوقت، ولكنها كانت جميعاً في حالة من التبعية لبريطانيا وفرنسا، ثم دخول القوة العظمى الأولى بعد الحرب العالمية الثانية إلى جانب المشروع البريطاني/ الصهيوني.

إذا كانت ثورة الشعب الفلسطيني قد أسقطت تقسيم 1937، فلماذا لم يستثمر الكتاب الأبيض عام 1939، وهو الذي يدعو إلى دولة فلسطينية مستقلة بعد حين، ما دام العرب غير قادرين على المواجهة السياسية والعسكرية. وإذا كان الأمر في يد اللجنة العربية العليا التي أصر المفتي على رفض الكتاب الأبيض عام 1939، فقد أصبح الأمر مختلفاً بعد عام 1946 حيث أصبح القرار في فلسطين تملكه اللجنة السياسية في جامعة الدول العربية والأمر سياسياً وعسكرياً كان بيد الأمة العربية.

لا نستطيع أن نقيم محاكمة بأثر رجعي للأحداث، ولكننا نستطيع أن نقول أن الأمة العربية تركت الاحتلال البريطاني 18 عاماً يزرع الوطن القومي اليهودي دون ما مقاومة على الصعيدين الفلسطيني والعربي إلى أن جاءت ثورة الشعب الفلسطيني 1936 – 1939، وكذلك نستطيع القول أن هناك أيضاً كان استرخاءً تاماً عربياً وفلسطينياً أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) بينما الصهيونية قد سعت إلى امتلاك القوة في تلك الفترة.

كان التقسيم مشروعاً أساسياً قبله اليهود ثم طوروه كما أرادوا، وكان كذلك في يد العرب أن يفعلوا لكنهم رفضوه وأضاعوا ما في أيديهم.

كانت حلقات متتابعة من الفشل العربي على الصعيدين السياسي والعسكري أسهمت بحسن النوايا أو بعكسها وأوصلتنا إلى ما نحن فيه الآن.

المبحث الثالث

قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242، 338

ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية

1- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242.

أسباب صدور القرار 242:

صدر هذا القرار في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني عام 1967، نتيجة للحرب التي قامت بها إسرائيل في الخامس من يونيه/ حزيران 1967 واحتلت فيها صحراء سيناء، ومرتفعات الجولان، والضفة الغربية وقطاع غزة من كل من: مصر وسوريا والأردن. واستطاعت إسرائيل أن تسيطر على مساحة 89359 كيلو متراً مربعاً من الأراضي العربية، بعد أن كانت قبل الحرب تسيطر فقط على 20705 كيلو متراً مربعاً في فلسطين.[1]

بنود القرار:

يؤكد هذا القرار عدم جواز الاستيلاء علي الأراضي بالحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، ويؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة 2 من الميثاق وقد تضمن القرار البنود التالية:

1- يؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين:

---

(1) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الرابع، ص359 – 365.

obeikandl.com

أ – انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير.[1]

ب- إنها جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها.

2- يؤكد الحاجة إلى:

أ – ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

ب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

ج – ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح.[2]

وقد طلب المجلس من الأمين العام تعيين ممثل خاص ليتوجه إلى الشرق الأوسط لتحقيق تسوية سلمية مقبولة وفقاً لأحكام هذا القرار وأن يرفع الأمين العام تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن الجهود المبذولة لذلك.[3]

المواقف الدولية عند صدور القرار:

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بجهود دبلوماسية قوية لمنع مجلس الأمن من اتخاذ قرار يدعو إلى انسحاب القوات الإسرائيلية المحتلة للأراضي العربية منذ الخامس من حزيران/ يونيه 1976، وساندت بريطانيا هذا الموقف الأمريكي، مما ترتب عليه تعطيل دور مجلس الأمن في استخدام صلاحياته وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.[4]

---

(1) كما ورد في النص الفرنسي والأسباني: (**من الأراضي المحتلة**) des Territoires Occupes.

(2) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، المجلد الأول (1947 – 1974)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مراجعة وتدقيق الدكتور جورج طعمه، الطبعة الثالثة، بيروت، 1993، ص197، 198.

(3) المرجع السابق، ص198.

(4) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثاني، ص181.

حاول الاتحاد السوفيتي التوصل في مجلس الأمن إلى صيغة تدعو إسرائيل إلى الانسحاب إلى حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، ولم يتمكن مجلس الأمن من اتخاذ قرار يلغي نتائج العدوان الإسرائيلي، أمام هذا التعثر الذي استمر اكثر من خمسة شهور متواصلة دعت مصر مجلس الأمن الدولي إلى الاجتماع مجدداً في 1967/11/9 للنظر في استمرار الاحتلال الإسرائيلي، وقد انتهت مناقشات المجلس حيث اصدر القرار رقم 242، حيث تم إقرار الاقتراح البريطاني القاضي بالربط بين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، وبين تحقيق التسوية السلمية للصراع العربي – الإسرائيلي.

وبذلك تكون الأمم المتحدة قد خالفت ميثاقها الذي يحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية، عندما دعت إلى انسحاب مشروط.[1]

تفسيرات مختلفة للقرار242:

دار الجدل كثيراً حول الفقرة 1- أ وهل هي: انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، أو من أرضٍ احتلتها في النزاع الأخير، بمعنى كلمة أرضٍ معرفة بألف ولام أم أنها غير معرفة، فالنص الإنجليزي[2] يقول: "من أرضٍ احتلتها "بينما النصان الفرنسي والأسباني يقولان: "من الأراضي التي احتلتها".[3]

لقد تبني الجانب الإسرائيلي النص الإنجليزي وتبني العرب النص الفرنسي والأسباني. وكل طرف أخذ بالتفسير الذي يلائمه.

---

(1) د. حسن الجبلي: **القرار والتسوية**، دار النهار للنشر والتوزيع، بيروت، 1979، ص181. وانظر كذلك د. عدنان السيد حسين: عصر التسوية، دار النفائس، الطبعة الأولي، بيروت، 1990، ص62.

(2) فالنص الأنجليزي هو:

withdrawal of Israel armed forces from territories Occupied in the recent Conflict.

سعيد محيو، **فلسفة القرار 242**، الدراسات السياسية، معهد الأنماء العربي، الطبعة الأولي، بيروت، 1985، ص28.

(3) برهان الدجاني: **مفاوضات السلام**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولي، بيروت، 1994، ص130.

وبعد ما يقرب من ربع قرن اعترفت الولايات المتحدة الأمريكية في رسالة التطمينات الأمريكية إلى حكومة إسرائيل في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1991 بوجود تفسيرات مختلفة للقرار 242 وجاء فيها: "لقد أبلغتمونا أنتم وبقية الأطراف بوجود تفسيرات مختلفة لقرار مجلس الأمن رقم 242، وبأن هذه التفسيرات ستعرض أثناء المفاوضات. ووفقاً للسياسية التقليدية للولايات المتحدة لا نؤيد إنشاء دولة فلسطينية مستقلة."[1]

وكذلك فسرت إسرائيل عبارة الحدود الآمنة الواردة في الفقرة 1- ب تفسيراً يبيح لها القيام بأمرين: "الأول هو ضم أراضٍ احتلتها في حرب 1967، والثاني تحديد حدود تقع وراء حدودها الجغرافية وتراها بأنها تحقق لها الأمن، ومن هنا نشأت نظرية العمق الإستراتيجي.[2] وأوضح موشى دايان في إثر اجتماع اللجنة السياسية المصرية – الإسرائيلية في القدس في 1978/1/17: "إنه من الأفضل أن تفشل مبادرة السلام على أن تفقد إسرائيل مقومات أمنها."[3]

أما الفقرة 2- ب وهي تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين فهي لا تنص على تسمية من هم اللاجئون، أو تسمية أرضهم، ولكنها صياغة عامة مبهمة جعلت الجانب الإسرائيلي يري أنها تعني أيضاً اللاجئين اليهود الذين طردوا من الأقطار العربية أو غيرها. ويبدو واضحاً أن القرار رقم 242 "غير مستقر من حيث النص، ومبهم من حيث المحتوي والمضمون."[4] ولا توجد إشارة فيه من قريب أو بعيد إلى الفلسطينيين أو حقوقهم أو تقرير مصيرهم. بل لقد وصل التفسير الإسرائيلي بالقرار 242 بأنه غير ملزم لها بالانسحاب من كثير من الأراضي العربية وقد أوضح ذلك بيجن رئيس وزراء إسرائيل في رسالته الخطية التي وجهها للرئيس المصري أنور السادات في 1978/3/5 قال فيها: "إن إسرائيل ليست ملزمة بمقتضى القرار 242 بمثل هذا الانسحاب، ولا هو مطلوب منها الموافقة على شرط مسبق كهذا... وكما تعلم فإن القاعدة الكبيرة في القانون الدولي أنه في حالة

(1) **مجلة السياسة الدولية**، مركز الدراسات السياسية والأستراتيجية بالاهرام، القاهرة، العدد 107، يناير 1992، ص104 – 135.

(2) الدكتور هيثم كيلاني، **النظرية الإسرائيلية في التفاوض**، مركز الدراسات العربي الأوربي، بحوث استراتيجية رقم (1)، دار الرازي ومؤسسة الابحاث العربية، بيروت، بدون تاريخ، ص17.

(3) محمد إبراهيم كامل، **السلام الضائع في أتفاقيات كامب ديفيد**، مذكرات، دار طلاس للنشر، دمشق، 1984.

(4) برهان الدجاني، **مفاوضات السلام**، ص131.

ممارسة حق الدفاع الوطني عن النفس، فإن تعديلات إقليمية تتقرر في معاهدات السلام."[1] وأوضحت جولدا مائير في مذكراتها أن "الثمن هذه المرة سيكون غالياً... الثمن هذه المرة... سلام مبنى على اتفاقات لأمن حدودنا إلى الأبد. لقد قيل الكثير عن القرار242، وأظن أنه شوه وحرف من جانب الغرب والروس."[2] ووصل الأمر بموشى دايان أن يرفض القرار 242 جملة وتفصيلاً حيث قال: "علينا أن نتخذ الإجراءات اللازمة للبقاء في المناطق المحتلة على الرغم من الدول الأربعة الكبرى وعلى الرغم من الأمم المتحدة، وعلى الرغم من عداء سكان تلك المناطق."[3] وكان موشى دايان يدعو مبكراً إلى توسيع الحدود إلى حدود آمنة، ففي مقال كتبه سنة 1955 يقول: "أن إسرائيل تواجه مشكلة أمن معقدة تعقيداً غير عادي... ويكاد لا يوجد مكان في إسرائيل لا تطاله نيران العدو باستثناء صحراء النقب."[4] ورأي الجانب الفلسطيني في هذا القرار أنه تجاهل أساس الصراع والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، ولهذا أصدرت منظمة التحرير الفلسطينية بياناً في 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 1967 برفض قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 جاء فيه: "... لهذه الأسباب وفي طليعتها أن مجلس الأمن قد تجاهل وجود الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره فإن منظمة التحرير الفلسطينية تعلن رفضها لقرار مجلس الأمن جملة وتفصيلاً."

وكذلك أصدرت حركة فتح بياناً سياسياً إلى الشعب الفلسطيني في 10يناير/كانون الأول ترفض فيه هذا القرار.[5]

---

(1) محمد إبراهيم كامل، **السلام الضائع في كامب ديفيد**، ص209.

(2) جولدا مائير، **الحقد**، مذكرات، دار المسيرة، بيروت، 1975، ص269.

(3) سعيد محيو، **فلسفة القرار242**، ص116.

(4) Moshe Dayan: "**Problems of Borders**, **and Security In Israel**", Foreign Affairs, January, 1955, P. 250.

(ورد في خالد عابد: **التوسعية الصهيونية، وإسرائيل الكبري**، الموسوعة الفلسطينية، القسم الخاص، المجلد السادس، ص567.)

(5) مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية، ومشاريع الحلول السياسية (1934 – 1974)**، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، الطبعة الأولي، 1975، ص266 - 273.

دور الولايات المتحدة الأمريكية وأهميته في صنع القرار:

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً أساسياً في حرب 1967، كان الشق الأول منه علنياً صدر عن مجلس الأمن القومي الأمريكي بأن الولايات المتحدة الأمريكية تضمن لإسرائيل أمرين: الأمر الأول تفوق في السلاح على كل الجيوش العربية، والأمر الثاني التدخل العسكري إذا حدثت عمليات عسكرية وكان ثمة شئ يوحي بانتصار مصري وإذا ما حدث انتصار إسرائيلي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تضمن لإسرائيل أن لا يصدر قرار عن مجلس الأمن يفرض عليها الانسحاب من أراضي احتلتها وتضمن لها منع الضغوط الدولية عليها ما لم يقبل العرب بعقد الصلح وإقامة السلام معها. أما الدور الأمريكي الثاني فقد كان سرياً وعسكرياً قامت به المخابرات المركزية الأمريكية ضد مصر.[1] "لقد حدث التطابق بين الأهداف الإستراتيجية الأمريكية وبين الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية لتحقيق هذه الأهداف بعد حرب 1967، وتجسد هذا التطابق في فلسفة القرار 242، وكان عبد الناصر أول من تنبه إلى هذا التطابق... وأن هذا القرار لن ينفذ بقوة الشرعية الدولية بل بموازين قوي إقليمية وعالمية."[2]

يقول جون ستروك مؤلف كتاب "إسرائيل كنز إستراتيجي" إن نجاح إسرائيل في إلحاق هزيمة كاسحة بمصر وسوريا والأردن في عام 1967، "قد غير التوازن العسكري والسياسي في المنطقة، ونتيجة لذلك تغيرت أيضاً علاقة إسرائيل مع الولايات المتحدة، فقد عكست هذه الخطوة مدى تطابق المصالح الأمريكية الإسرائيلية."[3]

---

(1) محمد حسين هيكل، **لمصر لا لعبد الناصر**، مطابع دار السياسية، القاهرة، دون تاريخ إصدار، ص94.

(2) محمد حسين هيكل، **آفاق الثمانينات**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1981، ص110. وللمزيد أنظر:

E. Emeap "analysis & Prediction In International Mediation "N. B. Unitor, New York, 1978.

(وكذلك د. ودودة بدران: **"الدور الألإمريكي في الصراع العربي الإسرائيلي"**، كلية الأقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مجلة السياسة الدولية، كانون الثاني 1983، العدد 71.

(3) Joe Stork: Isael a strategic asset, 1982. P. 3.

(ورد في سعيد محيو، **فلسفة القرار**242، ص113).

ويضيف الكاتب أن الأمر قد تطور بعد عام من الحرب وتم توسيع التحالف العسكري مع إسرائيل "عبر الموافقة على بيعها 50 طائرة من طراز ف – 14 وهي أول صفقة من نوعها خارج حلف الأطلسي... في مقابل بأنه يتعين أن تحتفظ إسرائيل بالأراضي المحتلة، إلى أن يصبح العرب على استعداد لتحقيق السلام."[1]

وبعد أول صفقة أسلحة أمريكية علنية في مطلع الستينيات بدأ العد العكسي لحرب 1967، حيث وضع الخيار الإسرائيلي ضد مصر موضع التطبيق، وبقيت السياسة الإسرائيلية منصبة على هدف إخراج مصر من الصراع وإقامة سلام معها، فأعلن بن – جوريون بوضوح قاطع أن: "مصر هي العدو الرئيسي لإسرائيل، وأن السلام معها هو هدف كل إنسان في الكيان الصهيوني وحلمه، وأن الصهاينة مقتنعون أنهم إذا حققوا السلام مع مصر فإن الدول العربية ستضطر إلى سلوك الطريق نفسه."[2]

الضوء الأخضر الأمريكي:

لقد تطرقت الكثير من الأبحاث إلى الفترة الزمنية التي سبقت حرب حزيران 1967 وحاولت الإجابة عن التساؤلات حول طبيعة الضوء الأخضر الذي أعطته الولايات المتحدة لإسرائيل لشن هذه الحرب. فقد أشار مايلز كوبلاند أن اللعبة الكبيرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية قد انتهت، ووجهت إدارة جونسون إلى عبد الناصر إنذاراً تضمن البنود التالية:

1- خروج مصر من الصراع العربي الإسرائيلي.

2- تصفية الاتحاد الاشتراكي.

3- إدخال نوع من التنظيم على الإدارة وتحديد عدد الموظفين بـ 180 ألفاً.

4- تحديد عدد الجيش بـ 50 ألفاً.

---

(1) المرجع السابق، ص113.

(2) إبرهيم عزت، **"أنا عائد من إسرائيل"**، مجلة الامام، العدد 773، بيروت،1981، ص27. وللمزيد أنظر: يفجيني بريماكوف، **الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي**، ترجمة علي هورد، الطبعة الثانية، دار الفارابي، بيروت، 1980، ص87.

obeikandl.com

5- إلغاء التأميم وإنهاء القطاع العام.[1]

كانت هناك نقطتان حاسمتان في الموقف الأمريكي الذي سبق حرب حزيران: الأولي: عدم تكرار خطأ بريطانيا وفرنسا في حرب السويس حيث أدت مشاركتهما لإسرائيل في الحرب إلى تدويل النزاع وتحويله إلى قضية عالمية صاخبة. والثانية: تقديم ضمانات لإسرائيل بأن الولايات المتحدة لن تتحرك لزحزحة إسرائيل عن الأراضي العربية المحتلة لقد كانت أزمة السويس "نقطة حاسمة في التاريخ. فقد أعلنت نهاية الاستعمار الغربي، ودخول الولايات المتحدة كدولة غربية كبري إلى المنطقة."[2] وفي 26 مايو/ أيار توجه إيبان إلى البنتاجون حيث أبلغه مدير وكالة الاستخبارات هليمر أن الإسرائيليين سيربحون الحرب بسهولة إذا ما قروا ذلك. كما تم تفسير العبارة الغامضة التي كررتها واشنطن في تلك الفترة بأن "إسرائيل ستكون بمفردها إذا ما قررت أن تمضى بمفردها."[3] بأنها تلميح بضوء أخضر، كما تلقي مدير المخابرات الإسرائيلية، مئير عميت انطباعاً خلال زيارته لواشنطن في 30مايو/ أيار1967 بأنه: "إذا ما تصرفت إسرائيل بمفردها وحققت انتصاراً حاسماً، فهذا لن يزعج أحداً في واشنطن."[4]

التفسير الأمريكي للقرار:

يقول يوجين روستو الذي ساهم في صياغة القرار: "يجب ألا يحدث انسحاب إسرائيلي من دون اتفاقية مسبقة حول السلام. أي يتعين على الدول العربية أن تنفذ العدل والإنصاف، إذا ما كانت تريد العدل والإنصاف. ويوضح روستو: "إن النقطة الأولي هي أنه لا انسحاب قبل السلام هو جوهر القرار" والنقطة الثانية هي أن: "القرار ينص على انسحاب إلى حدود آمنة ومعترف بها...

---

(1) مايلز كوبلاند، **لعبة الأمم**، الطبعة العربية، دار الفتح، بيروت،1971، ص291.

(2) Donald Neff: Warrios at Suez (Eisenhower Takes America Intothe Midde East, The Iinden Press/ simon, New Yoek, 1981, P. 19.

(3) سعيد محيو، **فلسفة القرار 242**، ص108.

(4) المرجع السابق، ص108.

فالحدود المتفق عليها في إطار القرار 242 ليس بالضرورة هي نفسها حدود عام 1949."[1] فقد توصل جونسون وكبار مستشاريه إلى أنهم لن يجبروا إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية ولكنهم على العكس سوف يساعدونها علي الاحتفاظ بهذه الأراضي للضغط علي البلدان العربية، ثم السماح بمرور الوقت إلى أن يكون العرب علي استعداد للتفاوض من أجل استعادة الأراضي المحتلة. أي ضرورة الربط بين الانسحاب والسلام، فلذا نجد أن القرار 242 كان بنده الأول يؤكد علي إقامة سلام دائم وعادل، ثم يأتي بعد ذلك الانسحاب، وقد أكد ذلك علناً المندوب الأمريكي آرثر جولدبرغ في حديثه أمام مجلس الأمن في 13 يونيه/ حزيران 1967 ضرورة التوصل إلى تسوية للصراع وأصر علي رفض أي مشروع يدين إسرائيل ويطالبها بسحب قواتها، مؤكداً ضرورة الربط بين الانسحاب والتسوية النهائية، ولهذا رفضت الولايات المتحدة المشروع السوفيتي الذي طالب بالعودة إلى وضع ما قبل 5 حزيران/ يونيه 1967.[2]

لم تتغير السياسة الأمريكية في تفسيرها لقرار 242 في عهد الرئيس نيكسون وقد لخص نيكسون الموقف الأمريكي علي سلام لإسرائيل مقابل أرض العرب.[3] ولقد حدد المجلس القومي الأمريكي[4] في أول فبراير/ شباط 1969 "ورقة مبادئ عامة" إلى اجتماع ممثلي الدول الأربعة الكبرى، تؤكد على المبادئ التالية فيما يتعلق بالتسوية:

1- عدم فرض أي تسوية علي الأطراف.

2- التوصل إلى تسوية شاملة تربط بين الانسحاب والتسوية.

---

(1) Eugen v. Rostow: **The Middle East – Critical choices For the United States**, Wester Special Studies on The Middle East, Western Press, Inc. 1976, P. 55.

(2) William B. Quandt: **American Policy To ward the Arab Israeli Conflict**, 1967-1976, Berkeley, Calif University of California Press, 1977, PP. 63 – 64.

(3) Richard Nixon: "**U. S. Foreign Plicy For The 1970's The Emerging Structure of Peace**" U. s. Department of state Bulletin, Vol. 66 No. 1707, 13 March 1972, PP. 380 – 381.

(4) Quandt: **Americon Policy**. PP. 82 – 83.

obeikandl.com

3- أن يأخذ الاتفاق النهائي شكل اتفاق تعاقدي ملزم.

4- إن المحادثات المباشرة بين إسرائيل والبلدان العربية ليست ضرورة في المراحل الأولي ولكن من المحتمل أن تكون ضرورة في مراحل لاحقه.

مقولة حياد الولايات المتحدة في عام 1967 :

يقول يفغيني بريماكوف في كتابه الولايات المتحدة والنزاع العربي الإسرائيلي "إن مقولة حياد الولايات المتحدة في العام 1967 التي روجت لها من قبل وزارة الخارجية، لا تحتمل أية حقائق فعلية، فخلال العمليات الحربية عرقل ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن اتخاذ قرارات بإدانة العدوان الإسرائيلي، وعمل على إمهال وقف إطلاق النار لإتاحة الفرصة للطغمة العسكرية... كي تتمكن من احتلال مرتفعات الجولان السورية."(1)

وكذلك يبين كيف أطلع وزير الدفاع الأمريكي مكتمارا أبا إبيان على تقدير آخر للاستخبارات الأمريكية: "أن جميع موظفي أجهزة استخباراتنا يجمعون على أنه حتى إذا شنت مصر هجوماً فإن الإسرائيليين سيسحقونه."(2)

ويبدو واضحاً أن هذا التعاون المطلق على كل الصعد مرده أن نتائج أي حرب تنتصر فيها إسرائيل هو انتصار لهم بعد أن أصبحوا القوة العظمي الأولي في العالم بعد حرب السويس عام 1956. وهذا ما قاله الكاتبان الإسرائيليان: دافيد كمحى ودان بولى في كتابهما "سموم": "أدرك الأمريكيون أن نتائج الحرب لم تكن انتصاراً لإسرائيل فحسب، بل لهم أيضاً. وكان الوضع الناشئ في الشرق الأوسط في أواسط يونيه/ حزيران وضعاً مثالياً لهم."(3)

---

(1) يفغيني بريماكوف، **الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي**، ص86.

(2) المرجع السابق، ص86.

(3) D. Kimche, D. Bawly: The Sandstorm, London, 1968, PP.278 – 279

(ورد في بريماكوف، **الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي**، ص86 للمزيد أنظر: صلاح المختار، "تحليل نمط التفكير الاستراتيجي – الأمريكي، دار الطليعة، الطبعة الأولي، بيروت، أيار 1979).

إن التفسير الأمريكي للقرار 242، سواء باشتراط اتفاقات سلام مسبقة، وليس مجرد إنها حالة الحرب كشرط للانسحابات الإسرائيلية أو التشديد على أن القرار لم يتضمن دعوة لانسحابات كاملة طبقاً لاختلاف النصين الإنجليزي من جهة والفرنسي والأسباني من جهة أخري استهدف كخط دبلوماسي بعيد المدى ثلاثة أهداف:

1- إضفاء شرعية دولية علي أعلي مستوي علي الجهود الأمريكية الهادفة إلى إجبار العرب علي القبول بالأمر الواقع الإسرائيلي تمهيداً لإرساء استقرار النظام الأمريكي في الشرق الأوسط.
2- إحداث تغيرات داخلية مرغوبة فيها في الدول العربية، تتطابق مع الشروط الأمريكية، وإرضاء إسرائيل بحدود دولية ثابتة ومعترف بها عبر إرضاء نسبي لنزعتها التوسعية.
3- تكريس مسألة الخيار الإسرائيلي كنهج ثابت في السياسية الخارجية الأمريكية.[1]

فشل مهمة جونار يارنيغ:

قبلت القاهرة وعمان بكل بنود قرار 242. وفي 14 يونيو/ حزيران عام 1970 أدلي جمال عبد الناصر بتصريح للتلفزيون الأمريكي أعرب فيه عن استعداده للاعتراف بحدود إسرائيل التي كانت قائمة حتى حرب حزيران 1967 كحدود نهائية. ورد عبد الناصر بنعم على سؤال عما إذا كانت مصر مستعدة للتعهد بأن أرضيها لن تستخدم للهجوم على إسرائيل بعد انسحابهم من الأراضي المحتلة. وفي الوقت نفسه ارتسمت آلية لوضع القرار 242 موضع التنفيذ، طلب الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة إلى الدبلوماسي السويدي غونار يارينغ ببدء مهمته. لم تخف إسرائيل موقفها السلبي من مهمة يارنيغ، بل عملت علي جعلها قناة تتلقي المعلومات عن موقف البلدان العربية، ولقيت إسرائيل الدعم الضمني" ونتيجة لموقف إسرائيل هذا الذي ما كان له أن يستمر لولا الدعم الأمريكي، فشلت مهمة يارينغ"[2] وقد أعلن يارنيغ أنه لم يتلق من إسرائيل رداً إيجابياً على مذكرته بشأن التسوية فأوقف مهمته.

---

(1) سعد محيو، **فلسفة القرار 242**، ص112- 113.

(2) بريماكوف، **الولايات المتحدة الأمريكية والنزاع العربي الإسرائيلي**، ص88.

نتائج استراتيجية:

حققت إسرائيل في حرب 1967 نتائج استراتيجية خطيرة أدت إلى اختلال كبير في موازين القوي في المنطقة لصالحها وأهم هذه النتائج هي:

1- احتلال المزيد من الأرض العربية، مما جعل المؤتمر السابع والعشرون للمنظمة الصهيونية العالمية في القدس عام 1968 يقر "برنامج القدس"[1] الداعي إلى وحدة الشعب اليهودي وتجميعه في وطنه التاريخي أرض إسرائيل بالهجرة إليها من جميع البلاد، مما دفع من جديد مخططات الاستيطان الصهيوني في الأراضي العربية المحتلة.

2- السيطرة على منطقة شرم الشيخ في سيناء وفتح مضائق تيران أمام الملاحة البحرية في خليج العقبة، بعدما أغلقتها البحرية المصرية في 1967/5/23، وبذلك تم تأمين الملاحة البحرية لإسرائيل في البحر الأحمر.

3- استغلال الثروات الزراعية والطبيعية في الأراضي العربية المحتلة[2] من بترول سيناء إلى مياه الضفة الغربية ومرتفعات الجولان.

4- إقامة حدود دفاعية جديدة أمام عدد من الموانع الطبيعة كقناة السويس، ونهر الأردن، ومرتفعات الجولان، وتقلصت الحدود الأردنية الإسرائيلية من 650 كيلو متراً إلى 480 كيلو متراً وازداد العمق الإستراتيجي لإسرائيل.

5- عززت النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط في مواجهة الاتحاد السوفيتي وعلي العموم يمكن اعتبار حرب 1967، والقرار 242 الذي صدر نتيجة للحرب نموذجاً جيداً لالتقاء مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

---

(1) **الموسوعة الفلسطينية**، القسم العام، المجلد الثاني، ص177 وكذلك أنظر: جاك كوبار، أوراق جديده عن حرب الأيام السته، دار الفارابي، بيروت، بدون تاريخ، ص58.

(2) د. عدنان السيد حسين، **عصر التسوية**، ص60.

obeikandl.com

واستناداً إلى فلسفة القرار 242، تم للولايات المتحدة الأمريكية ممارسة دور الطرف الثالث منذ اللحظة الأولي لتحرك الولايات المتحدة الأمريكية نحو وراثة نظام الشرق الأوسط سواء في المجالات السياسية والاقتصادية أو في النواحي العسكرية والدفاعية.[1]

وتعتبر اتفاقيات كامب ديفيد تطبيقاً كاملاً لقرار 242 وأن خروج الاتحاد السوفيتي من مصر كان شرطاً للتسوية. وأن قرار مجلس الأمن رقم 338 ليس أكثر من تأكيد علي قرار 242 وهو يندرج في إطار فلسفة القرار.242

2- قرار مجلس الأمن الدولي رقم 338:

صدر هذا القرار عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ 22 أكتوبر/ تشرين الثاني 1973، بعد أكثر من أسبوعين من نشوب الحرب العربية الإسرائيلية في السادس من أكتوبر/ تشرين الثاني1973.[2]

مكونات القرار:

يتكون هذا القرار من ثلاث حلقات مترابطة تحت عنوان: طلب وقف إطلاق النار والدعوة إلى تنفيذ القرار 242 بجميع أجزائه ونصه كالتالي:

---

(1) محمد حسين هيكل، **آفاق الثمانينات**، ص110 وللمزيد أنظر: **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الخامس، ص979، وكذلك أنظر: د.سلمان رشيد سلمان، **إسرائيل والتسوية**، دار بن خلدون، الطبعة الأولي، بيروت، 1975، ص158. وكذلك: ستيفن جرين، **مساومات مع الشيطان**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة الرابعة، 1992، ص76 وما بعدها. وكذلك أنظر: معين حداد: **الشرق الأوسط**، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، الطبعة الأولي، بيروت، 1996، ص33 وكذلك أنظر: كلمة مارتن اندك، **مسئول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي حول اتفاق غزة أريحا أولاً**، وثائق دراسات تقديم وأشرف خالد الحسن، الطبعة الثانية، 1995، ص96.

(2) **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي الإسرائيلي**، المجلد الأول ص210. وكذلك سعد محيو، **فلسفة القرار242**، ص119، وكذلك أنظر: مهدي عبد الهادي، **المسألة الفلسطينية**، ص274. وكذلك أنظر:

Eugen v. Rostow: The Middle East. Critical Choices For the United States, Wester Special Studies on the Middle East, Western press, Inc. 1976, P. 24.

إن مجلس الأمن،

1- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز 12 ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

2- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) بجميع أجزائه.

3- يقرر أن تبدأ فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وتعتبر الحلقة المركزية في هذا القرار هو البند الثاني الذي يدعو الأطراف إلى تنفيذ كامل لقرار 242، ويعتبر القرار 338 هو تأكيد للقرار 242 الذي اتخذته الولايات الأمريكية أحد ثوابتها في عملية السلام في الشرق الأوسط.

ويشير روستو أن الصيغة القانونية لقرار 338 قد اعتبرتها الولايات المتحدة بمثابة "القرار 242، لا بل إن القرار 242 إلزامياً."

3- معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية:

الملامح الأساسية للاتفاقية:

تم توقيع هذه الاتفاقية في واشنطن في حفل تاريخي جرى في البيت الأبيض بحضور الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، ومناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل، وأنور السادات رئيس جمهورية مصر العربية.[1]

تم التوقيع على هذه الاتفاقية وملاحقها في 26 مارس/ آذار 1979.

(1) المركز العربي للأبحاث والتوثيق: **المفاوضات العربية الإسرائيلية** (1949 - 1991) الطبعة الأولى، بيروت، 1992، ص58.

تشير ديباجة الاتفاقية إلى أنها إطار للسلام بين إسرائيل وكل العرب إضافة إلى مصر. وهي تتكون من تسعة مواد وعدداً من الملاحق وتنص المعاهدة علي أنها حالة الحرب، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المصرية، وتعيين الحدود على الخريطة، وتنظيم علاقة البلدين وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي، وترتيبات أمن متبادل، واقامة مناطق منزوعة السلاح، وحرية الملاحة في خليج العقبة ومضيق تيران، وحل الخلافات عن طريق التفاوض أو التحكيم، وتسوية المتطلبات المالية.

أما الملاحق، فالملحق الأول والثاني يحددان الانسحاب الإسرائيلي على مرحلتين: المرحلة الأولي حتى خط العريش/ رأس محمد، والمرحلة الثانية حتى الخطوط الدولية. ويتضمن الملحق الثالث أحكام العلاقة بين الطرفين والقنصلية والاقتصادية والتجارية والثقافية. والملحق الرابع تفسير عدد من المواد، وخاصة المادة السادسة التي أثارت جدلاً واسعاً حول علاقة مصر والتزاماتها العربية.[1]

معاهدة السلام تتضمن خطة لتسوية المسألة الفلسطينية:

تضمن معاهدة السلام خطة لتسوية المسألة الفلسطينية: علي مرحلتين تبدأ بمرحلة انتقالية لا تتجاوز مدتها خمس سنوات، وتتفاوض مصر والأردن وإسرائيل بشأن اتفاقية تحدد سلطات ومسئوليات سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني التي ستحل محل القوات الإسرائيلية بعد إعادة تموضعها وترتيب الانتخابات، وفي خلال المرحلة الانتقالية، تجري مفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة. كان الاختلاف واسعاً بين النموذج المصري للحكم الذاتي المقدم في 28 يناير/ كانون الأول 1980 وبين النموذج الإسرائيلي للحكم الذاتي المقدم في 16يناير1980. وكانت المباحثات قد بدأت في 25 مايو/ أيار 1979 وانتهت بتوقفها في يوليو/ تموز 1980 عقب إصدار الكنيست الإسرائيلي القانون الأساسي باعتبار القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ومقراً لرئيس الدولة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، ورفضت إسرائيل كل طلبات مصر بشأن المسألة الفلسطينية.

---

(1) السفير طاهر شاش، **المواجهة والسلام في الشرق الأوسط**، دار الشروق، الطبعة الأولي، القاهرة/ بيروت، 1995، ص118،117 وللمزيد أنظر: شريف جويد العلوان، **تسوية كامب ديفيد**، دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الاولي، لندن/ بغداد، 1982، ص245 وما بعدها.

أما المرحلة الثانية من المفاوضات المكثفة فهي أيضاً لم تسفر عن نتيجة لاتساع الهوة بين الطرفين، ثم توقفت المباحثات نهائياً عقب الغزو الإسرائيلي للبنان في يونيو/ حزيران 1982. وحال الفشل دون تمكن الفريق العامل من إعداد وثيقة المبادئ التي حاول الفريق التوصل إليها. وأعلن بيجن في الكنيست الإسرائيلي فيما يتعلق بمفاوضاته مع السادات وكارتر: "لقد حصلت علي ضمانات أنه لن يكون هناك دولة فلسطينية تحت أية ذريعة كانت."[1] وعن الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة، ردد بيجن أمام الكنيست خلال مناقشة اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 لاءاته الثلاث المشهورة: لا دولة فلسطينية، لا استفتاء في الضفة الغربية وغزة، لا مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.[2]

وعلى العموم كان بيجن يري أن مسألة الضفة الغربية وقطاع غزة من حق إسرائيل أن تكون لها السيادة عليها مستقبلاً إذا طرح الموضوع في المستقبل وقال: "إن يهودا والسامرة وشريط غزة هي أجزاء لا تتجزأ من أرض إسرائيل، هذه هي أرض الحق خاصتنا."[3]

بداية الطريق إلى كامب ديفيد:

كانت زيارة الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى القدس المحتلة في التاسع عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني 1977 فاتحة للعديد من التطورات التي شهدها في الشرق الأوسط على صعده العربية والإقليمية والدولية. وكان الرئيس المصري قد أكد في خطاب له أمام مجلس الشعب المصري في

(1) Jewish Week., 15 October, 1978, P.4.

(ورد في: د.محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، بدون تاريخ، ص213).

(2) Jewish Telegraphic Agency, Daily News Bulletin, 26 September. 1978, P. 1; Jewish Chronide, 29 sept, 1978, P. 2.

(ورد في د.محمد شديد، **الولايات المتحدة والفلسطينيون**، ص213).

(3) المرجع السابق، ص212.

التاسع من نوفمبر/ تشرين الثاني 1977: "استعداده لبذل أقصى الجهود من أجل السلام،ومواجهة قادة إسرائيل ولو في الكنيست."[1]

وبعد ستة أيام فقط أي في 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977 تلقى الرئيس المصري عبر السفارة الأمريكية في القاهرة، دعوة رسمية من رئيس الحكومة الإسرائيلية.

وفي 16 نوفمبر/ تشرين الثاني قام الرئيس أنور السادات بجولة عربية، أجرى فيها مباحثات مع الرئيس حافظ الأسد في محاولة لإقناعه بزيارة القدس، وقام بتعيين بطرس غالي وزيراً للخارجية بعد استقالة الوزير إسماعيل فهمي للتمهيد لزيارة الرئيس للقدس.

الرئيس يزور القدس:

في اليوم التاسع عشر من نوفمبر/ تشرين الثاني 1977، وفي الساعة الثامنة مساءً، وصل الرئيس المصري إلى إسرائيل، وعقد جلسة مباحثات مع رئيس الحكومة الإسرائيلية مناحييم بيجن في فندق الملك داوود بالقدس، وفي اليوم التالي ألقى الرئيس المصري خطاباً أمام الكنيست الإسرائيلي وكان الخطاب طويلاً وشاملاً بين فيه كيف أنه سيذهب إلى آخر العالم، وسيذهب إلى إسرائيل لطرح الحقائق عليها. "وقد اقتنعت بعد تفكير طويل أن أمانة المسئولية أمام الله وأمام الشعب تفرض عليَّ أن أذهب إلى آخر مكان في العالم، بل أن أحضر إلى بيت المقدس، لأخاطب أعضاء الكنيست ممثلي شعب إسرائيل بكل الحقائق التي تختمر في نفسي وأترككم بعد ذلك لكي تقرروا لأنفسكم ليفعل الله بنا بعد ذلك ما يشاء."[2] وقال الرئيس دعونا نتصارح ونحن نجيب على السؤال الكبير: "كيف يمكن أن نحقق السلام الدائم والعادل."

وأعلن عن خمسة حقائق للإجابة علي هذا السؤال، الحقيقة الأولي: "أنه لا سعادة لأحد على حساب شقاء الآخرين"، والحقيقة الثانية: "أنني لم أتحدث ولن أتحدث بلغتين... ولست مع

(1) خطاب الرئيس المصري محمد أنور السادات، أمام الكنيست الإسرائيلي، **شئون فلسطينية**، العدد 74، 75، كانون الثاني شباط 1978، ص333 - 343.

(2) خطاب الرئيس أمام الكنسيت ورد في المركز العربي للابحاث والتوثيق، ص62.

أحد إلا بلغة سياسية واحدة ووجه واحد" والحقيقة الثالثة: "أن المواجهة وأن الخط المستقيم هي أفضل الطرق وأنجحها للوصول إلى الهدف الواضح." والحقيقة الرابعة: "أن المواجهة المباشرة الدائمة العادلة المبنية على احترام قرارات الأمم المتحدة أصبحت اليوم دعوة العالم كله..." والحقيقة الخامسة: "ولعها أبرز الحقائق وأوضحها، أن الأمة العربية لا تتحرك في سعيها من أجل السلام الدائم والعادل من موقع ضعف أو اهتزاز لا بل إنها على العكس تماماً تملك من مقومات القوة والاستقرار ما يجعل كلمتها نابعة من إرادة صادقة نحو السلام، صادرة عن إدراك حقيقي أنه لكي نتجنب كارثة محققه، علينا وعليكم، وعلى العالم كله، لا بديل عن إقرار السلام الدائم والعادل..." وقال الرئيس أنور السادات أنه: "لم أجئ إليكم لكي أعقد إتفاقاً منفرداً بين مصر إسرائيل... لقد جئت إليكم لكي نبني معاً السلام الدائم والعادل..." وقال "لكني أقول لكم اليوم وأعلن للعالم كله، أننا نقبل العيش معكم في سلام دائم وعادل... ولقد أعلنت اكثر من مرة أن إسرائيل حقيقية..." وقال: "دعوني أقول لكم بلا أدني تردد إنني لم أجئ إليكم تحت هذه القبة لكي أتقدم برجاء أن تجلوا قواتكم من الأرض المحتلة. إن الانسحاب الكامل من الأرض العربية المحتلة بعد 1967 أمر بديهي لا نقبل فيه الجدل... ولا معني لأي حديث عن السلام الدائم والعادل... وأنتم تحتلون أرضاً عربية بالقوة المسلحة..."

وقال: "إن السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين..." وقال حتى الولايات المتحدة حليفكم الأول التي تحمل قمة الالتزام لحماية وجود إسرائيل وأمنها والتي قدمت وتقدم إلي إسرائيل كل عون معنوي ومادي وعسكري... تعترف بأن للشعب الفلسطيني حقوقاً مشروعة وأن المشكلة الفلسطينية هي قلب الصراع وجوهره..."

بيجن يرد علي خطاب السادات:

يقول بيجن: "السيد الرئيس ذكر تصريح بلفور، لا يا سيدي لم نأخذ أرضاً عربية، بل عدنا إلى بلادنا، والصلة بين شعبنا وهذه الأرض صلة أبدية... ووفقاً لذلك المستند الذي تضمن ما اعترف به الكتاب المقدس بحق لليهود في فلسطين ومنحهم حق إقامة وطن قومي... على أرض إسرائيل..." وقال: "عام 1919 حظينا باعتراف الشعب العربي. فالاتفاق الذي وقعه في 3 كانون

الثاني 1919 الملك المرحوم فيصل والرئيس وايزمان الوثائق التاريخية التي تربط الشعبين اليهودي والعربي هي وسيلة لتحقيق الأماني القومية من خلال التعاون الكامل في تطوير الأرض الفلسطينية... أرض إسرائيل..." وبين كذلك أن القدس هي لإسرائيل.[1]

ردود الفعل على الاتفاقية:

على إثر توقيع الاتفاقية في 26مارس/ آذار 1979 وملاحقها هبت على الوطن العربي موجه عارمة من الرفض والتنديد والاحتجاج، والإدانة. وصار هناك إجماع بين العواصم العربية علي أن الرئيس المصري قد عقد صفقة "للصلح المنفرد" وتخلى عن التزامات مصر العربية والفلسطينية وأنه أدار ظهره لالتزاماته القومية.[2]

وبهذا الاتفاق، تخرج مصر بكل ثقلها، وبكل ما تمثله في أمتها العربية من موقف ريادي من حلبه الصراع العربي- الإسرائيلي.

ردود الفعل الفلسطينية:

تمثلت جميع ردود الفعل الفلسطينية بإدانة هذا الاتفاق ورفضه وأنه أطلق يد حكومة بيجن في القيام بغزو جنوب لبنان في مارس/ آذار 1978 وعلى شن حرب عسكرية شاملة على منظمة التحرير الفلسطينية، وأن هذه الاتفاقية قد عززت موقف الجانب المتشدد في منظمة التحرير الفلسطينية.

وأصدرت حركة فتح بياناً صدر عن لجنتها المركزية في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 1977 اعتبرت فيه أن عزم الرئيس المصري على زيارة القدس يشكل: "انعطافاً خطيراً، ومكسباً لمخططات الصهيونية العالمية... وأن هذه الزيارة ستضع الشعب الفلسطيني، ومنظمة التحرير الفلسطينية في موقف خطير على كافة المستويات."[3] ورأت الجبهة الديمقراطية أن ذلك هو: "اتفاقات ثنائية

(1) المرجع السابق، ص68 ومابعدها.

(2) المرجع السابق، ص91.

(3) بيان اللجنة المركزية لحركة فتح في 1978/11/17، **الوثائق الفلسطينية العربية**، لعام 1977، ص434 - 435.

منفردة، ورضوخاً كاملاً للشروط الإسرائيلية الأمريكية... ولتمرير السلام الأمريكي الإسرائيلي وفرضه على المنطقة."[1] كما حملت الجبهة الشعبية كل أطراف التسوية "بادرة السادات الخيانية"، ودعت الجبهة منظمة التحرير الفلسطينية إلى "إعادة النظر في مخططها، ومراهنتها على التسوية الاستسلامية."[2] وأعلنت فصائل الثورة الفلسطينية المجتمعة في طرابلس على هامش قمة الصمود والتصدي الأولى تبنى "وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية" بين جبهة الرفض الفلسطينية وبين حركة فتح، وكان اللقاء يضم الأمناء العامون لكل الفصائل، واحتوت تلك الوثيقة الموقعة على ست نقاط لإقامة جبهة تقدمية عربية مناهضة للحلول الاستسلامية، ورفض قرار مجلس الأمن رقم 242، 338 ورفض المؤتمرات الدولية التي تقوم على أساسهما، وتأكيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والمقاطعة السياسية لنظام السادات.[3]

وصدر عن اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في اجتماعها الطارئ في 18سبتمبر/ أيلول 1978 بياناً جاء فيه أن هذه الاتفاقية: "أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام 1948... وأنها تكرس الهدف الإمبريالي الصهيوني المعروف في عزل مصر عن النضال القومي العربي، وهو يكرس في الوقت نفسه هدف العدو الصهيوني في تحويل الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مستعمرة خاضعة للاحتلال بشكل دائم."[4] وقد أكد البيان أن الشعب الفلسطيني تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية "لا يمكن أن يساوم أو أن يهادن أي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي أو أي مشروع آخر يستهدف حقه الثابت والراسخ في الاستقلال الوطني الكامل في العودة وبناء دولته المستقلة."[5]

---

(1) تصريح الناطق الرسمي بإسم الجبهة الديمقراطية، بيروت 1977/11/11، **الوثائق الفلسطينية**، ص399.

(2) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، **الثورة مستمرة**، بيروت، 1977/11/11، الوثائق الفلسطينية العربية، ص473.

(3) وثيقة الوحدة الوطنية الفلسطينية، طرابلس 1977/12/4، وقد كان صاحب هذا البحث حاضراً في هذا الاجتماع، وهو الذي كتب الوثيقة بخط يده وكانت تملى عليه من الأمناء العامون، وكان الأخ أبو إياد حاضراً عن فتح في هذه الجلسة. وكذلك للمزيد أنظر: حديث صلاح خلف عضو اللجنة المركزية لحركة فتح إلى التلفزة التونسية في 1977/12/14، **الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1977**، ص603.

(4) بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، **شئون فلسطينية**، العدد 84، تشرين الاول 1978، ص227، 229.

(5) المرجع السابق، ص227.

وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة عقدت سلسلة من المؤتمرات الوطنية بمشاركة ممثلي البلديات، والمجالس المحلية، والنقابات المختلفة، والغرف التجارية، ورجال الدين المسيحي والإسلامي وكان من أبرزها مؤتمر القدس في الأول من أكتوبر/ تشرين الأول ومؤتمر غزة في 21 أكتوبر ومؤتمر بيت حنينا في الثلاثين من أيلول سبتمبر وجميع هذه المؤتمرات التي عمت كل الأراضي المحتلة أكدت بياناتها الصادرة أن مشروع الحكم الذاتي: "مرفوض شكلاً ومضموناً، كونه يشكل تكريساً للاحتلال واستمراراً لاضطهاد هذا الشعب، واستلاباً لحقوقه."[1] وشددت على وحدة الشعب الفلسطيني وإصراره على أن منظمة التحرير هي ممثلة الشرعي الوحيد وان السلام العادل والدائم في المنطقة من خلال حقه في تقرير المصير، والاستقلال الوطني وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعودة السيادة العربية على مدينة القدس كجزء لا يتجزأ من الضفة الغربية.[2] ولقد تم عقد الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ما بين 15، 22 كانون الثاني 1979 والتي عقدها في دمشق، وأقرت جميع فصائل منظمة التحرير الوطني الفلسطيني بالإجماع "البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية"، الذي أكد على حق الشعب الفلسطيني "في إقامة الدولة الديمقراطية على كامل ترابه الوطني الفلسطيني" وحقه في العودة وتقرير مصيره على أرضه دون تدخل خارجي، وأعلن البرنامج: "رفض جميع القرارات والاتفاقيات والتسويات التي لا تعترف أو تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص قرار مجلس الأمن رقم 242 وكذلك رفض ومقاومة مشروع الحكم الذاتي، وأكد على وحدة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية، والدفاع عن المنظمة "ومقاومة كافة المحاولات التي تستهدف النيل منها أو تجاوزها والالتفاف حولها، أو خلق بدائل أو شركاء لها في تمثيل الشعب الفلسطيني."[3]

---

(1) "**وثائق اتفاقيات كامب ديفد**": موقف العناصر والهيئات الوطنية في الضفة الغربية وفي قطاع غزة، شئون فلسطينية، العدد 84، ص771 – 781.

(2) المرجع السابق، ص771 – 781.

(3) البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الفلسطينية، وبيان سياسي عن أعمال الدورة الرابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، **شئون فلسطينية**، العدد 87 – 88، فبراير – مارس 1979، ص262 – 269.

ردود الفعل العربية:

عبر إسماعيل فهمي وزير الخارجية المصري أيام السادات وقبل زيارته للقدس قائلاً: "ومع هذا فالرحلة كانت صدمة للمصريين وللعالم العربي والفلسطينيين لا لأنها كانت مفاجأة فقط، ولكن لعواقبها الخطيرة على العالم العربي وفوق أي اعتبار بالنسبة للحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط... لا شك أنها حطمت دور مصر القاطع في مساعدة الفلسطينيين ليستعيدوا أرضهم ودولتهم."[1]

وقد اختلف مع السادات كل وزراء خارجيته، فتنحى محمود رياض واستقال إسماعيل فهمي، ومحمد رياض، ومحمد إبراهيم كامل. وبين محمود رياض أن شهر فبراير/ شباط 1971 هو بداية التدهور في الموقف المصري عندما قرر السادات أن ينفرد بالقرار ويقيم علاقات سرية مع الولايات المتحدة، وأن الرئيس السادات أخرج الخبراء السوفيت من مصر بناء على رغبة الولايات المتحدة الأمريكية.

الجبهة القومية للصمود والتصدي:

رداً على زيارة الرئيس السادات للقدس، ونتيجة للتحرك السريع والنشط الذي قامت به سوريا وليبيا ومنظمة التحرير الفلسطينية، عقدت قمة طرابلس والتي ضمت أيضاً اليمن الديمقراطي، والجزائر والعراق، وأنهت القمة أعمالها في كانون الأول 1977، وأبرز ما صدر عن القمة اعتبار أن هذه الزيارة حلقه في إطار تنفيذ المخططات المعادية، وهي انتهاك صارخ لمبادئ وأهداف النضال القومي وتخريب إمكان إقامة سلام عادل ومشرف، وعزل الأمة العربية عن حلفائها وأصدقائها في القارة الأفريقية التي وقفت موقفاً تاريخياً إلى جانب القضية العربية، وعزل الأمة العربية عن مجموعة دول عدم الانحياز، والإساءة إلى علاقات الصداقة مع الاتحاد السوفيتي، واعتبار الزيارة خيانة عظمى وتجميد العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية ووقف التعامل معها عربياً ودولياً وتطبيق قوانين المقاطعة العربية وأحكامها وقراراتها على الأفراد والشركات والمؤسسات المصرية الذين

(1) إسماعيل فهمي، **التفاوض من أجل السلام في الشرق الأوسط**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1985، ص144. وللمزيد أنظر: د. نبيل السمان، **طريق السلام**، دار الكاتب العربي، القاهرة، دمشق، بدون تاريخ، ص43 وما بعدها.

يتعاملون مع العدو الصهيوني، وقرر المؤتمر عدم المشاركة في اجتماعات الجامعة التي تعقد في مصر.[1]

ولقد تم عزل السادات من رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية، وعقدت القمة الثانية في الجزائر في 4 فبراير/ شباط 1978، وعقدت القمة الثالثة في دمشق في 23 سبتمبر/ أيلول 1978 وأبرز القرارات كانت قطع العلاقات مع مصر ونقل مقر الجامعة العربية من القاهرة.

مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب:

في 31 مارس/ آذار 1979 أنهى مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد العرب أعماله في بغداد، وقرر سحب السفراء العرب من القاهرة فوراً، وقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية خلال شهر. وتعليق عضوية مصر في الجامعة العربية ونقل مقر الجامعة مؤقتاً إلى تونس، ومقاطعة مصر اقتصادياً وحجب النفط عنها.[2]

مؤتمر القمة العربي التاسع:

كان مؤتمر القمة العربي التاسع الذي عقد في بغداد في 5 نوفمبر/ كانون الثاني 1978 قد اتخذ قراراً بتجميد عضوية مصر في الجامعة الدول العربية، ونقل مقرها حال توقيع الرئيس السادات على اتفاقية الصلح مع إسرائيل، كما قرر المؤتمر بهدف إعادة توازن القوى بخروج مصر من المواجهة مع إسرائيل، دعم سوريا والأردن ومنظمة التحرير مالياً لمدة عشر سنوات تبلغ 3500 مليون دولاً سنوياً، يدفع لسوريا سنوياً منها 1850 مليون دولار وللأردن 1250 مليون دولار، ولمنظمة التحرير 250 مليون دولار بالإضافة إلى تخصيص 150 مليون دولار لدعم صمود الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة.[3]

---

(1) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، **المفاوضات العربية الإسرائيلية**، 1949 – 1991، ص98.

(2) المرجع السابق، ص113. وللمزيد سلامة أحمد سلامه، **الشرق أوسطه**، مجموعة كتاب، مركز الاهرام، الطبعة الأولي، 1995، ص37.

(3) الوثائق العربية الفلسطينية لعام 1978، ص660 – 661. وللمزيد أنظر محمود رياض 1948 – 1978، **البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط**، ص571 – 580. وللمزيد أنظر: **شئون فلسطينية** العدد 90 مايو/ أيار 1979، ص169 – 188.

مؤتمر القمة العربي العاشر:

في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 1979، أنهى مؤتمر القمة العربي العاشر أعماله في تونس بعد ثلاث أيام من افتتاحه، وأصدر بياناً يدين اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة الصلح المصرية – الإسرائيلية ويرفض النتائج المترتبة عليها ويندد بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويدعو إلى المزيد من التلاحم وتصعيد النضال لمواجهة مؤامرة الحكم الذاتي.[1]

المؤتمر الإسلامي:

كذلك أدان المؤتمر "اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة في سبتمبر/ أيلول 1978، واتفاقية واشنطن الموقعة في 26 مارس/ آذار 1979، بين حكومة إسرائيل والنظام المصري ويعتبرها خروجاً صارخاً على ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، وانتهاكاً للشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين، ويعتبرها باطلة وغير ملزمة للعرب والمسلمين..."[2]

ومما لا شك فيه أن اتفاقيتي كامب ديفيد، كانت صدمة عنيفة على الشارع العربي والإسلامي وعلى الكُتاب والمفكرين والصحافة وظلت سنوات طويلة تحدث تداعيات محسوبة وأخري غير محسوبة، ولا زالت نتائجها تفعل فعلها حتى يومنا هذا، وقد وصف بيريز هذه الاتفاقية بأنها "الإنجاز العظيم" من حيث كونها مع مصر ومن حيث كونها المعاهدة الأولي مع بلد عربي، ويقول شمعون بيريز في يومياته عن حرب الغفران التي انتهت بجو من الحزن، وتبادل التهم أنه قد اعترى كيسنجر قلقان رئيسيان: "ضمان بقاء السوفيت خارجاً ونهاية الحرب سريعاً، وإلا ستستفحل ككارثة عالمية."[3] ومن وجهة نظر كيسنجر فقد تحقق الهدفان بالرغم من لجوء الأمريكان في إحدى المراحل إلى إجراء نادر ومثير كما يقول بيريز بإعلان التأهب النووي لكي ينقلوا رسالتهم إلى الروس. يضيف

---

(1) المركز العربي للأبحاث والتوثيق، **المفاوضات العربية الإسرائيلية 1949 – 1991**، ص118.

(2) غسان العطية، **قرار إدانه إتفاقات كامب ديفيد على صعيد الأمم المتحدة**، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 36، كانون الثاني– آذار 1980، ص80.

(3) يوميات شمعون بيريز، ترجمة عمار فاضل، ومالك فاضل، **تحرير ديفيد لانداو**، الأهلية للتوزيع والنشر، الطبعة الأولي، عمان، 1995، ص340 - 345.

بيريز عن الدور الأمريكي وفعاليته أنه: "لولا المساهمة الفريدة لجيمي كارتر ما كان ثمة اتفاقية كامب ديفيد."[1]

ويبرر الدكتور عبد الحليم محمد محرر كتاب تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، "دور مصر الإقليمي" بشأن هذه الاتفاقية فيقول أن التجربة التاريخية لمصر جعلتها تراوح غالباً بين التطلع إلى محيطها المجاور أو الانعزال والتقوقع داخل حدودها، ونظرة تاريخها الحديث وبالذات تجربة محمد علي عام 1805، وجمال عبد الناصر عام 1952، أو أنور السادات عامي 1977، 1978، تكشف بجلاء هذه المراوحة وبين أنه في عهد السادات قد لجأت مصر تحت ضغوط قوية عسكرية واقتصادية إلى عقد معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل، والتي أحدثت فجوة بين مصر والدول العربية.[2]

وعلى وجه العموم، ومهما قيل عن هذه الاتفاقية فقد كانت نتائجها على الأرض وحتى يومنا هذا ذات أثر كبير، وشكلت انعطافه كبيرة على كل الأصعدة العربية، وكانت نتائجها هذه قد ألحقت أضرار كبيرة سواء بعزل مصر واخراجها من الصراع، أو كانت في هذا الشرخ الكبير في الإجماع العربي، أو كانت على صعيد حركة المقاومة الفلسطينية وآمالها العريضة، فمصر الدولة العربية الكبرى وذات القدرة على الصعد المختلفة الإقليمية والدولية، وتحجيم دورها في الصراع الذي مازال قائماً في الشرق الأوسط هو بالتأكيد خصماً على هذه الأمة العربية وعلى قضيتها المركزية فلسطين.

---

(1) المرجع السابق.

(2) عبد الحليم محمد، **مجموعة كتاب**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، مطابع الأهرام التجارية، 1997، ص10.
وللمزيد من الاستفادة حول كامب ديفيد أنظر:

1- أحمد يوسف القرعي، **القدس، من بن جوريون إلى نتنياهو**، بحوث استراتيجية، مركز الدراسات العربي الأوربي، الطبعة الأولى، باريس، 1997، ص.33

2- بديعة أمين، **في نقد فكر التسوية**، دار الطليعة، بيروت، الطبعة الأولى، 1979، ص165.

3- د. الياس شوفاني، **إسرائيل التسوية المحطة**، مؤسسة النبراس للدراسات الفلسطينية، دمشق، 1983، ص99 وما بعدها.

4- حبيب قهوجي، **مسيرة السادات الاستسلامية**، سلسلة دراسات مؤسسة الأرض رقم 6، ص204، 219، 253.

5- البروفيسور موشيه ماعوز، **سوريا وإسرائيل**، من الحرب صياغة السلام، ترجمة لينا وهيب، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، الطبعة الأولى، 1998، ص147.

6- كولن سيندلر، **إسرائيل والليكود والحلم والصهيوني**، ترجمة مصطفي الرز، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1997، ص158.
السفير د. حسن الشريف، **الحرب والسلام (1970– 1981)**، الجزء الثالث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996، ص254.